CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG-RI/1/10
27 July 2005

Arabic
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية
المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية
الاجتماع الأول
مونتريال، ٥-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
البند ٦-٢ من جدول الأعمال المؤقت *

آليات التبليغ بموجب الاتفاقية والاتفاقيات الأخرى

مذكرة من الأمين التنفيذي

موجز تنفيذي

١- ان الدور الرئيسي لمؤتمر الأطراف هو أن يستبقي قيد استعراضه تنفيذ الاتفاقية (المادة ٢٣، الفقرة ٤) وقدرة مؤتمر الأطراف على الوفاء بهذا الدور عرقلها نقص المعلومات الوافية التي ينبغي أن تتلقاها من الأطراف بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام الاتفاقية وفاعلية تلك التدابير (انظر أيضا الوثيقة UNEP/CBD/WG-RI/1/3 and Add.1). ومع انتقال التركيز في عمل مؤتمر الأطراف من وضع السياسة العامة الى تنفيذ تلك السياسة، تزايدت أهمية وفاء مؤتمر الأطراف بدوره المتمثل في ابقاء الاتفاقية قيد استعراضه، مع وجوب تلقيه المعلومات اللازمة للقيام بتلك المهمة. ونظرا لوجود دلائل (وان تكن محدودة) على أن معظم حالات الانحشار في عنق الزجاجة في مجال تنفيذ الاتفاقية موجود في الوقت الحاضر على المستوى الوطني (انظر UNEP/CBD/WG-RI/1/2) فمن المهم بصفة خاصة عن يكفل حسن تشغيل عنصر "التغذية المرتدة" بواسطة التبليغ الوطني.

ان تقديم التقارير الوطنية عن التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام الاتفاقية وفعالية ذلك التنفيذ هو الالتزام الوحيد غير المحدود الواقع على أطراف الاتفاقية. ومع ذلك كان الامتثال لذلك الالتزام حتى الآن غير كامل بصفة عامة ويأتي في المعتاد متأخرا. وبالاضافة الى ذلك وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الأطراف، فان الأمانة والمنظمات المتعاونة معها واسعمال النهوج والأشكال والخطوط الارشادية المختلفة لاعداد التقارير الوطنية ففائدة المعلومات المقدمة لغرض استبقاء تنفيذ الاتفاقية قيد استعراض مؤتمر الأطراف كانت فائدة محدودة.

* UNEP/CBD/WG-RI/1/1.

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية

ان خبرة التبليغ الوطني أمر تناقشه المذكرة الحالية بمزيد من الاستفاضة، بينما تصف هذه المذكرة الدروس الآتية المستفادة:

(أ) ان التقارير الوطنية وعملية وضع وارسال تلك التقارير يمكن أن تخدم أغراضا متعددة: مساعدة الأطراف الفردية على الحكم على مستوى تنفيذها وامتثالها للاتفاقية، واستخدام التقارير كأداة للتخطيط تساعد مؤتمر الأطراف على تقييم فعالية مقرراته ووقعها، وترفع مستوى الوعي على جميع المستويات. فقد يقتضي الأمر الأخذ بعدة أشكال للوفاء بتلك الأغراض المتعددة؛

(ب) هناك مزايا وعيوب معا في أشكال التبيلغ التي تأخذ بأحد النظامين: نظام التدفق الحر ونظام اتباع شكل مقرر، وقد استعمل النظام الأول في التقارير الوطنية الأولى واستعمل النظام الثاني في التقريرين الوطنيين الثاني والثالث. ويمكن لأشكال التقارير في المستقبل أن تستمد من قوة كل من هذين النظامين؛

(ج) لم يعط الوقت الكافي (ويتراوح من ٨ شهور ونصف الى ما يزيد قليلا عن عام) للأطراف لاعداد تقاريرها الأول والثاني والثالث الوطنية. ويمكن أن تعطى الأطراف مزيد من الوقت دون مد الفترة التي تنقضي بين كل تقريرين متتاليين، وذلك من خلال اخطار سابق والاعداد المبكر للخطوط الارشادية؛

(د) بينت بعض البلدان أنها تأخرت في تقديم تقاريرها الوطنية لسبب أساسي هو محدودية ما لديها من قدرة على جمع المعلومات والبيانات اللازمة للتبليغ ومعالجتها. وتبعا لذلك ان اسداء مساعدة تقنية وافية وفي الوقت المناسب الى تلك البلدان هو أمر هام لتسهيل عملية اعداد التقارير.

(هـ) ومن المتطلبات الجوهرية لتسهيل عملية التبليغ تمكين البلاد المؤهلة من الحصول على تمويل لاعداد تقاريرها الوطنية بطريقة أسهل وفي الأون اللازم؛

(و) هناك حاجة الى تنسيق طلبات التبليغ الصادرة عن الهيئات المختلفة التابعة للاتفاقية والى تخفيف عبء التبليغ الواقع على الأطراف. وطلبات الحصول على التقارير المواضيعية ينبغي أن تكون مقصورة على القضايا اللازمة لتفحصها بتعمق في نطاق برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف.

(ز) هناك حاجة الى أن يقوم مؤتمر الأطراف وتقوم الأطراف الفردية باستعمال أفضل للتقارير. واذا كانت التقارير أوسع استعمالا ستزداد الارادة السياسية الدافعة الى اعدادها.

ان المذكرة الحالية تستمد مادتها من الدروس المستفادة من عمليات التبليغ المتبعة لدى اتفاقيات أخرى ومن المشروعات الجارية لتنسيق عمليات التبليغ الوطنية المعمول بها في ظل الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي. وعلى أساس هذه الخبرة المتعددة، هناك بعض الخيارات لتحسين عملية التبليغ الوطني تجري مناقشتها وهي منعكسة في التوصيات الواردة أدناه.

توصيات مقترحة

ان الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية قد يرغب فيما يلي:

١- أن يوصي مؤتمر الأطراف بالآتي:

(أ) أن يعترف بالحاجة الى جعل عملية التبليغ الوطني متمشية مع اطار تقييم تنفيذ الاتفاقية والتقدم نحو تحقيق هدف ٢٠١٠؛

(ب) أن يلاحظ أن الأطراف المبينة في المرفق العاشر١/ لم تقم باستكمال تقاريرها الوطنية بحلول موعد ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥، وأن يحث الأطراف على انجاز تلك التقارير الوطنية بسرعة؛

(ج) أن يقرر أن التقرير الوطني الرابع والتقارير التي تليه ينبغي أن تكون موجهة نحو تحقيق نتائج وأن تركز على الوضع القائم والاتجاهات في التنوع البيولوجي والخطوات الوطنية والنتائج المتعلقة بتحقيق هدف ٢٠١٠، وغايات الخطة الاستراتيجية للاتفاقية، وما يحرز من تقدم في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

(د) أن يرحب بمشروع الخطوط الارشادية للتقرير الوطني الرابع٢/ وأن يطلب من الأمين التنفيذي أن يضع اللمسات النهائية في تلك الخطوط في ضوء مقررات الاجتماع الثامن لمؤترم الأطراف وجعل تلك الخطوط متاحة للأطراف وللحكومات الأخرى بحلول موعد ١ يوليه ٢٠٠٦؛

(هـ) أن يدعو الأطراف الى استعمال الخطوط الارشادية المذكورة؛

(و) أن يقرر كذلك أن على الأطراف أن تقدم تقريرها الوطني الرابع بحلول ٣٠ مارس ٢٠٠٩؛

(ز) أن يدعو كذلك الأطراف التي تتوقع أن تصادف صعوبة في اتمام تقاريرها في الموعد الذي ضربه مؤتمر الأطراف أن تبلغ ذلك مقدما لأمانة الاتفاقية؛

(ح) أن تقرر انشاء آلية لاستعراض التقارير الوطنية على يد النظراء، لتطبيق ذلك على أساس طوعي؛

(ط) أن يشجع الأطراف على تقديم مشاريع تقاريرها الوطنية الى آلية الاستعراض، وكذلك اذا كان الأمر مناسبا الى اجتماعات تحضير اقليمية تحضر لاجتماعات مؤتمر الأطراف؛

(ي) أن يطلب من الأمين التنفيذي أن ينظم ورش اقليمية و/أو دون الاقليمية لتسهيل اعداد التقارير الوطنية، بشرط أن تتوافر الموارد اللازمة لذلك، وأن يدعو منظمات التمويل الى توريد الموارد اللازمة لهذا الغرض؛

(ك) أن يطلب من الأمين التنفيذي أن يتبين طرائق ووسائل اضافية لتسهيل تقديم التقارير الوطنية في الأوان المطلوب من جانب الأطراف، بما في ذلك من خلال توفير مساعدة تقنية؛

١/ ينبغي اعداد هذه القائمة في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥ – أي خلال ستة أشهر عقب الموعد الأقصى للتقرير الوطني الثالث المقرر بموجب القرار ٢٥/٧.

٢/ مطلوب أن يقوم بذلك الأمين التنفيذي اعمالا لهذه التوصية.

(ل) أن يدعو مرفق البيئة العالمية الى الأخذ بآلية منتظمة لتوفير الأموال بطريقة أسهل وأسرع للبلدان المؤهلة للحصول عليها، لاعداد التقارير الوطنية في المستقبل؛

(م) أن يقرر أن الأطراف سوف تدعى الى تقديم تقارير اضافية بشأن البرامج المواضيعية المطلوب استعراضها بتعمق، طبقا لبرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام ٢٠١٠. وتبعا لذلك أن يدعو الأطراف، على أساس طوعي، الى اعداد تقارير مواضيعية تكميلية طبقا للجدول الزمني الوارد في المرفق الأول؛

(ن) أن يقرر انشاء خدمة تبليغ على الخط من خلال آلية تبادل المعلومات، كي تستعملها الأطراف على أساس طوعي كأداة للتخطيط؛

(س) أن يقرر أن الطبعة الثالثة من "Global Biodiversity Outlook" سوف تعد للنشر في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في ٢٠١٠، وأنها ستكون قائمة على أساس التقارير الوطنية الرابعة وكذلك على أساس المعلومات الأخرى التي ترد بشأن التقدم نحو تحقيق هدف ٢٠١٠.

(غ) أن يوافق على جعل استعراضه لتنفيذ الاتفاقية في اجتماعه العاشر يقوم أساس على أساس التقرير الوطني الرابع وكذلك على تحليل الطبعة السادسة من "Global Biodiversity Outlook"؛

(ف) أن يرحب بمبادرة الاتفاقيات الخمس المتصلة بالتنوع البيولوجي، من خلال "فريق اتصال التنوع البيولوجي" وهي المبادرة المتضمن ما يلي:

(١) أن تبقي كل اتفاقية الاتفاقيات الأخرى على علم بالتطورات المقترحة في التبليغ الوطني بموجب كل اتفاقية، بقصد جعل النهوج متمشية معا بقدر الامكان.

(٢) ايجاد بوابة ويب لها ترابطات بالتقارير والخطوط الارشادية لكل اتفاقية، تشبه بوابة " Collaborative Portal on Forests" (أي البوابة التعاونية بشأن الغابات).

(٣) ايجاد مودولات (Modules) مشتركة للتبليغ عن موضوعات محددة ان أمكن.

(ص) أن يشجع الأطراف على تحقيق الانسجام في تجميع وادارة البيانات بالنسبة للاتفاقيات الخمس المتصلة بالتنوع البيولوجي على الصعيد الوطني.

قد يرغب الفريق العامل أيضا فيما يلي:

٢- أن يطلب من الأمين التنفيذي أن يضع النصوص الآتية كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن:

(أ) مشروع خطوط ارشادية للتقرير الوطني الرابع، طبقا للنهج المبين في الوثيقة الحالية.

(ب) مقترحات لاستعراض الآلية المشار اليها في الفقرة (ح) أعلاه، وهو استعراض يقوم به النظراء (peer review)

٣- يلاحظ احتياج الأفراد الى اتمام التقرير الوطني الثالث بسرعة ويقترح امكان التركيز الخاص على التبليغ عن التقدم المحرز نحو هدف ٢٠١٠ والأهداف الفرعية، وعلى الوضع القائم في تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي على الصعيد الوطني.

أولا — مقدمة

١- ان المادة ٢٦ من الاتفاقية تقتضي من الأطراف أن تقدم تقارير الى مؤتمر الأطراف عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ أحكام الاتفاقية وفعالية تلك التدابير في الوفاء بأهداف الاتفاقية.

٢- ان تكليف الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية، الذي أنشئ بموجب المقرر ٣٠/٧، الفقرة ٢٣، يتضمن أمورا منها استعراض وقع وفعالية ما يوجد من عمليات تحت ظل الاتفاقية. وقد اعترف مؤتمر الأطراف بالحاجة الى ايجاد منهجيات أفضل لتقييم ما يحرز من تقدم في تنفيذ الاتفاقية، مع النظر كما ينبغي في خبرات الاتفاقات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف (المقرر ٣٠/٧، الفقرة ٢٧) وكان قد طلب من الأمين التنفيذ أن يضع نظرة عامة الى ما يوجد من آليات وعمليات لاستعراض التنفيذ الوطني للصكوك البيئية (المقرر ٢٠/٥، الفقرة ٤١). وبالاضافة الى ذلك ان الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (ويشار اليها في هذه الوثيقة باختصار "الهيئة الفرعية") في توصيتها ٥/١٠، قد دعت الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية الى أن ينظر في الترابطات بين عملية تقييم ما يحرز من تقدم نحو هدف ٢٠١٠ (انظر UNEP/CBD/WG-RI/1/9) بما في ذلك استعمال المؤشرات والتبليغ الوطني، بقصد تنسيق التبليغ الوطني في المستقبل.

٣- أعدت المذكرة الحالية لمساعدة الفريق العامل في استعراضه لاجراءات التبليغ الوطني تحت ظل الاتفاقية، وتحت ظل الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة. والقسم الثاني فيه استعراض لعملية التبليغ الوطني بموجب الاتفاقية، تشمل الدروس المستفادة. أما القسم الثالث فهو يستعرض خبراء الاتفاقيات الأخرى بينما ينظر القسم الرابع في التوصيات الناشئة عن العمليات الرامية الى تعزيز الانسجام في عملية التبليغ بين الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي. والقسم الخامس فيه تلخيص لآراء الأفراد عن التبليغ الوطني كما تتراءى تلك الآراء في البيانات الواردة منها بشأن القضايا المطلوب أن يعالجها الفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ وبالاستمداد من الأقسام السابقة يتضمن القسم السادس بعض الخيارات الممكنة لتحسين عملية التبليغ.

ثانيا — استعراض التبليغ الوطني بموجب الاتفاقية وفي ضوء الدروس المستفادة

٤- إن مؤتمر الأطراف قد طلب حتى الآن من الأطراف أن تقدم ثلاثة تقارير وطنية، فكان التقرير الأول مطلوبا في الاجتماع الرابع للمؤتمر (بموجب المقرر ١٧/٢) والتقرير الثاني بحلول ١٥ مايو ٢٠٠١ (المقرر ١٩/٥) والثالث بحلول ١٥ مايو ٢٠٠٥ (المقرر ٢٥/٧). وبالاضافة الى ذلك فإن المقررين ١٩/٥ و٢٥/٦، الصادرين عن مؤتمر الأطراف، قد دعيا الأطراف الى تقديم تقارير مواضيعية حول عدد من القضايا للنظر فيها بتعمق في الاجتماعين السادس والسابع.

٥- حتى آخر شهر يونيه ٢٠٠٥ كانت قد وردت ١٣٨ تقريرا وطنيا أول و١٢٠ تقريرا وطنيا ثانيا من مجموع ١٨٨ طرفا. والخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من خلال هذه العملية مبينة في القسم الحالي.

ألف – الجولة الأولى من التبليغ الوطني

٦- إن مؤتمر الأطراف بموجب مقرره ١٧/٢ قرر أن التقرير الوطني الأول سوف يستحق في اجتماعه الرابع في ١٩٩٧ (الفقرة ٤)[٣]، وأن يركز ذلك التقرير على التدابير المتخذة لتنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية وكذلك على المعلومات المتاحة في الدراسات القطرية الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (الفقرة ٣). وتم وضع خطوط ارشادية لذلك في مرفق بالمقرر المذكور.

---

[٣]/ انعقد الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في مايو ١٩٩٨.

٧- عند حلول الموعد الأقصى (٣٠ يونيه ١٩٩٧) المحدد في المقرر ١٧/٢ (الفقرة ١١) كان هناك تقرير وطني واحد فقط قد ورد. وقام مؤتمر الأطراف، في مقرره ٩/٣، بمد الموعد الأقصى لتقديم التقرير الى ١ يناير ١٩٩٨، مما أدى الى ورود ١١ تقريرا وطنيا بحلول ذلك التاريخ. وتم تنقيح الموعد الأقصى من جديد (المقرر ١٤/٤، الفقرة ١)، فأصبح ٣١ ديسمبر ١٩٩٨، فبلغ عدد التقارير الوطنية التي وصلت ٩٤ تقريرا قد وردت حتى نهاية ذلك العام. وحتى نهاية أغسطس ٢٠٠٤ كان هناك ١٤٠ تقريرا وطنيا أول قد وردت، مما يمثل ٧٤ في المائة من مجموع عدد الأطراف.

٨- إن انخفاض معدل التقارير التي قدمت كان مرده جزئيا الى أن الأمر يقتضي وقتا طويلا من البلد كي يقدم تقريره الوطني الأول، نظرا للحاجة الى تجميع المعلومات والبيانات ذات الصلة للمرة الأولى وكذلك للحصول على مشاركة المؤسسات والمنظمات الضالعة في هذه العملية. والقدرات المحدودة التي لدى بعض البلدان النامية في اعداد تقريرها الوطني كانت أيضا جزءا من الأسباب التي أدت الى تأخير التقديم.

٩- وكان ثمة تحد عرقل الجولة الأولى للتبليغ بموجب الاتفاقية وهو تباين المدى والحجم والمحتوى للتقارير التي وردت. وبعض البلدان قدمت تقارير شاملة جدا تغطي معظم مواد الاتفاقية (إن المقرر ١٧/٢ طلب من الأطراف أن تركز على المادة ٦) بينما قدم آخرون تقارير من عدة صفحات. وقد يكون ذلك انعكاسا لمختلف مستويات التنفيذ لدى الأطراف المختلفة، وكذلك انعكاسا لتباين قدراتها على اعداد تقاريرها. وهذا التباين في الحجم والحتوى أثار صعوبة كبيرة في استخراج البيانات المطلوبة من التقارير كي تنظر فيها اجتماعات مؤتمر الأطراف في سبيل استعراض تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني.

١٠- وتبعا لذلك عند مناقشة عملية التبليغ الوطني في الاجتماع الرابع، كان من رأي العديد من المندوبين أن الحاجة تقتضي وضع شكل موحد للتبليغ لتسهيل تحليل المعلومات التي تقدمها مختلف الأطراف.

١١- تبعا لذلك فإن مؤتمر الأطراف طلب من الهيئة الفرعية أن تقدم الى اجتماعه الخامس مشورة عن شكل التقارير الوطنية في المستقبل (المقرر ١٤/٤، الفقرة ٣). وعلى وجه التحديد ينبغي أن تغطي هذه المشورة طبيعة المعلومات اللازمة من الأطراف في سبيل تقييم الوضع القائم في تنفيذ الاتفاقية، وتوصيات بشأن تحسين عملية التبليغ، من خلال وضع خطوط ارشادية حول الشكل والصيغة والطول ومعالجة الموضوع بقصد كفالة امكان المقارنة بين التقارير الوطنية وتبين الطرائق والوسائل الكفيلة بتحقيق مزيد من تسهيل التنفيذ الوطني للاتفاقية.

١٢- وكانت هناك قضية هامة أخرى نوقشت طويلا في الجولة الأولى من التبليغ وهي الفترات التي تنقضي بين التبليغات تحت ظل الاتفاقية. وتمشيا مع المقرر ١٧/٢ (الفقرة ٥)، عالج مؤتمر الأطراف هذا الموضوع في اجتماعه الرابع. وعلى الرغم من أنه لم يتوصل الى اتفاق رسمي، فإن كثيرا من المندوبين وافقوا على أن فترة قدرها عامان غير كافية، ووجدوا أنه من الصعب لكثير من الأطراف أن تقدم معلومات مفيدة خلال فترة وجيزة. وطلب من الهيئة الفرعية اعطاء مشورة حول هذا الموضوع كذلك (المقرر ١٤/٤، الفقرة ٤).

باء — الجولة الثانية من التبليغ الوطني

١٣- اعمالا للمقرر ١٤/٤، الفقرة ٣، وضعت الأمانة وقامت باختبار رائد لشكل قياسي للتقرير الوطني، بمساعدة عدد من الأطراف. وقد تم وضع الاستبيان الوارد في ذلك الشأن على أساس تبين جميع الخطوات التي قامت بها الأطراف لتنفيذ الاتفاقية، وهي مستمدة من أحكام الاتفاقية ومن مقررات مؤتمر الأطراف.

١٤- ان مؤتمر الأطراف، في مقرره ١٩/٥، قد أقر الخطوط الارشادية الخاصة بالتقارير الوطنية، التي أوصى بها الاجتماع الخامس للهيئة الفرعية، مع تقديم طلب الى الأمين التنفيذي بأن يواصل تنقيح الخطوط الارشادية لتضمينها الآراء

التي أبديت في مؤتمر الأطراف، وابقاء الشكل قيد الاستعراض. وقام الأمين التنفيذي بتنقيح الخطوط الارشادية وقام بتوزيع الصيغة النهائية على الأطراف في سبتمبر ٢٠٠٠ كما طلب اليه.

١٥- ان مؤتمر الأطراف، في الفقرة ٥ من المقرر ١٩/٥، طلب أيضا من الأطراف أن تقدم تقاريرها بحلول موعد ١٥ مايو ٢٠٠١ وأن تقدمها بعد ذلك للنظر فيها في كل اجتماع تبادلي عادي يعقده مؤتمر الأطراف (والمقصود بكلمة تبادلي أن يكون النظر كل أربع سنوات).

١٦- بحلول الموعد الأقصى المحدد في المقرر ١٩/٥ كان هناك عدد اجمالي قدره ١٥ تقريرا قد ورد. وبحلول فبراير ٢٠٠٢ كان عدد مجموعه ٦٥ تقريرا قد وردت وتم تقديم تقييم للمعلومات التي تتضمنها تلك التقارير كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السادس. وبحلول يناير ٢٠٠٤ كان قد ورد عدد اجمالي قدره ٩٥ تقريرا وقدم تحليل للمعلومات الواردة في تلك التقارير كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع. وحتى نهاية يونيه ٢٠٠٥، كان هناك عدد اجمالي قدره ١٢٠ تقريرا وطنيا ثانيا قد ورد، يمثل ٦٤% من مجموع عدد الأطراف.

١٧- على الرغم من ادخال التحسينات ان مستوى تقديم التقرير الوطني الثاني كان لا يزال غير مرض ومرد ذلك أنه كان من الصعب على بعض الأطراف من البلدان النامية أن تحصل على التمويل في اعداد التقرير الوطني الثاني ومرده أيضا جزئيا الى أن الأطراف يلزمها بعض الوقت لتتمرس في استعمال الشكل الجديد للتبليغ.

١٨- بينما اعترف عدد كبير من البلدان بجدارة الخطوط الارشادية المتعلقة بالتقرير الوطني الثاني التي صدرت عن الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف، الا أنها قدمت بعض الاقتراحات لادخال مزيد من التحسين على تقريرها الوطني الثاني، وهذه الاقتراحات ملخصة أدناه.

(أ) ان بعض الأسئلة طويلة ومبهمة ومعقدة، بل أن بعضها غير ضروري لأنها لا تمت كثيرا الى الخطوات الوطنية؛

(ب) ان بعض المصطلحات المستعلمة مثل "وافية" و"الى حد محدود" يمكن تفسيرها تفسيرا فضفاضا، وتقتضي تفسيرا دقيقا أو تحديدا لها.

(ج) ان الاجابة على بعض الأسئلة أمر يقتضي معرفة تفصيلية بأحكام اتفاقية التنوع البيولوجي، ولا يرى أنها ذات صلة بالتنوع البيولوجي اليومي، مما يجعل من الصعب اشراك المجتمع في العملية.

(د) ينبغي توفير المكان اللازم للسماح لمجموعات أخرى من البلدان بالاجابة على الأسئلة الموجهة الى مجموعات خاصة من البلدان، مثل بعض الأسئلة المتصلة بالموارد الجينية؛

(ه) في الخطوط الارشادية للنصوص، ان طلبات الحصول على معلومات اضافية ينبغي أن تتبع مباشرة السؤال المطلوب الرد عليه، وذلك لتسهيل الرجوع الى الأسئلة.

(و) ان مدى الأسئلة الاختيارية المتاح بالنسبة لبعض الأسئلة شديد الضيق أو شديد المحدودية.

١٩- ان الاجتماع المفتوح العضوية المعقود بين دورات الاجتماع بشأن الخطة الاستراتيجية والتقارير الوطنية وتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، ويشار الى ذلك الاجتماع باختصار (MSP)، المعقود في ١٩-٢١ نوفمبر ٢٠٠١، قد استعرض عملية التبليغ الوطني بموجب الاتفاقية وأصدر عددا من التوصيات والمقررات لتحسين تلك العملية. وبعد النظر في تقييم تمهيدي للمعلومات الواردة في ٥٥ تقريرا كانت قد وردت حتى ذلك الوقت، أعرب بعض المندوبين عن شواغل مماثلة للشواغل التي جاءت في السطور السابقة، وأشار الكثيرون الى أن معظم الأسئلة الواردة في الخطوط الارشادية إنما هي

أسئلة نوعية أو ادارية بطبيعتها، وأن الرد على هذه الأسئلة لا يمكن أن يتضمن المعلومات اللازمة لقيام مؤتمر الأطراف بتقييم الوضع القائم في تنفيذ الاتفاقية.

جيم — وضع الخطوط الارشادية الخاصة بالتقرير الوطني الثالث

٢٠- على أساس التوصيات التي وضعت في اجتماع (MSP)، طلب مؤتمر الأطراف بموجب قراره ٢٥/٦، الفقرة ٣ (د)، من الأمين التنفيذي أن يعد مشروع شكل خاص بالتقرير الوطني الثالث، ووضع ارشادا بشأن ما ينغي أن يتضمنه الشكل المنقح.

٢١- إن الاجتماع المفتوح العضوية المعقود بين دورات الانعقاد بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات للاتفاقية حتى عام ٢٠١٠ ويشار الى هذا الاجتماع باختصار MYPOW، المعقود في ١٧-٢٠ مارس ٢٠٠٣، قد عالج أيضا القضايا المتصلة بالتبليغ الوطني بموجب الاتفاقية، ووضع عددا من التوصيات كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع. وتبعا لذلك، طلب مؤتمر الأطراف بموجب مقرره ٢٥/٧ألف، الفقرة ٦، من الأطراف أن تقدم كل ما يمكن من بيانات ومعلومات متاحة لتحسين اكتمال المعلومات اللازمة لتقييم تنفيذ الاتفاقية، وتنفيذ خطتها الاستراتيجية وتقييم التقدم المحرز نحو ادراك هدف ٢٠١٠، مع التركيز بصفة خاصة على ما يلي:

(أ) الوضع القائم والاتجاهات في التنوع البيولوجي ومختلف مكوناته؛

(ب) وقع الخطوات الوطنية على انجاز أهداف الاتفاقية والغايات والأهداف المبينة في الخطة الاستراتيجية للاتفاقية وهدف ٢٠١٠؛

(ج) تنفيذ الخطوات ذات الأولوية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

(د) المصاعب أو العراقيل التي صودفت لتنفيذ الاتفاقية.

٢٢- عند وضع مشروع الخطوط الارشادية الخاصة بالتقرير الوطني الثالث، وهي الخطوط التي نظر فيها الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف، أخذت الأمانة في اعتبارها الارشادات المقدمة من الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف والتوصيات التي وضعت في اجتماع MYPOW. وهناك بعض التحسينات الهامة جديرة بتسليط الضوء عليها هنا. فأولا إن جميع الأسئلة ذات الطابع الاداري قد أزيلت من شكل التبليغ. وبالاضافة الى ذلك فإن كثيرا من الأسئلة تم توحيدها واعادة تصميمها لامكان الحصول على معلومات تتضمن مزيدا من اللباب الموضوعي من جانب الأطراف. ولسد الفجوات في البيانات التي ترد، أضيفت أسئلة جديدة للحصول على مزيد من المعلومات. وفي المقام الثاني أعيد تصميم الأسئلة على شكل أبسط ووضع تصميم الردود الاختيارية بمزيد من العناية، مما ضيّق المجال الذي يسمح بتفسيرات مختلفة. وفي المقام الثالث وهو الأهم، تم اعادة تصميم شكل التبليغ بما يسمح للأطراف ببيان آرائها في تبحر بشأن وقع خطواتها وكذلك بشأن الترابط بين تلك الخطوات والتقدم الذي يحرز في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي، لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للاتفاقية وكذلك ادراك هدف ٢٠١٠. وقد دعا شكل التبليغ الأطراف كذلك الى التبليغ عن الوضع القائم والاتجاهات في مختلف مكونات التنوع البيولوجي، لتبين العوائق التي تصادف في التنفيذ.

٢٣- عند اقرار الخطوط الارشادية الخاصة بالتقرير الوطني الثالث، طلب مؤتمر الأطراف بموجب مقرره ٢٥/٧باء، الفقرة ٣، من الأمين التنفيذي كذلك أن يقوم بتنقيح الأشكال الموجودة المقررة للتبليغ الوطني لجعل التبليغات أشد ايجازا وأشد تركيزا على الغرض المنشود، وذلك في سبيل تخفيف عبء التبليغ الواقع على عاتق الأطراف وللاسهام على نحو أفضل في تقييم ما يحرز من تقدم نحو تحقيق مهمة الخطة الاستراتيجية وادراك هدف ٢٠١٠. وبالاضافة الى ذلك فإن الارشاد الوارد في المقرر ٢٥/٦، الفقرة٣، يقول بأن تنقيح شكل التبليغ ينبغي أن يعالج أيضا ما يلي: (١) الحاجة الى أن

يضاف تبليغ عن الغايات الأربع للخطة الاستراتيجية (٢) الحاجة الى السماح للأعضاء بادراج نتائج المؤشرات؛ (٣) الحاجة الى ادراج البيانات الواقعية المتاحة بشأن نتائج ووقع التدابير المتخذة لتحقيق أهداف الاتفاقية.

٢٤- إن الخطوط الارشادية المتعلقة بالتقرير الوطني الثالث وضعها الأمين التنفيذي في صورتها النهائية يوم ٢٣ يوليه ٢٠٠٤ (اعمالا للمقرر ٢٥/٧باء)، وأعلنها على ويب سايت الاتفاقية بلغات الأمم المتحدة الست.

٢٥- ينبغي التنويه بأن مشاورات مكثفة قد جرت مع الأطراف لعملية صياغة الخطوط الارشادية قبل الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف، ولتحقيق مزيد من تطوير تلك الخطوط بعد الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف. وقد وردت مدخلات ومقترحات قيمة من عدد من الأطراف، والمنظمات الاقليمية، أدرجت في الخطوط الارشادية النهائية الخاصة بالتقرير الوطني الثالث.

٢٦- يتبين من العدد المحدود من الاجابات التي وردت بعد توزيع الخطوط الارشادية النهائية أن بعض الأطراف لا تزال تشعر أن الشكل الحالي لا يزال معقد التصميم، وأن عبء الاجابة ثقيل، خصوصا بالنسبة للبلدان النامية ذات القدرة المحدودة على تجميع البيانات والمعلومات ومعالجتها. ومما هو أهم من ذلك أن بعض الأطراف رأت أن شكل التبليغ يمكن ادخال مزيد من التحسين عليه للسماح للأطراف بتقديم مزيد من البيانات عن تركيز استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية، بدلا من تركيز التبليغ على مقررات مؤتمر الأطراف وأحكام الاتفاقية.

دال — التبليغ المواضيعي

٢٧- هناك عنصر آخر من عملية التبليغ بموجب الاتفاقية هو التبليغ المواضيعي عن قضايا محددة تم تبينها في برنامج العمل المتعدد السنوات الخاص بالاتفاقية من أجل النظر المتعمق في اجتماعات مؤتمر الأطراف.

٢٨- إن المقرر ١٦/٤ (المرفق الثاني)، تبين البنود المطلوب النظر بتعمق فيها في الاجتماعات الخامس والسادس والسابع لمؤتمر الأطراف. وبموجب المقرر ١٩/٥ دعا مؤتمر الأطراف مختلف الأطراف الى تقديم تقارير مواضيعية عن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع، والأنظمة الايكولوجية للغابات والأنواع الغريبة. وبموجب المقرر ٢٥/٦ طلب مؤتمر الأطراف من الأطراف أن تقدم تقارير مواضيعية بشأن الأنظمة الايكولوجية للجبال والمناطق المحمية ونقل التكنولوجية والتعاون الجيني. وبالاضافة الى المقرر ٥/٦ طلب من الأطراف أن تقدم تقارير مواضيعية عن التنوع البيولوجي الزراعي كجزء من التقرير الوطني الثالث.

٢٩- حتى آخر يونيه ٢٠٠٥ كانت الأمانة قد تلقت ١٦ تقريرا مواضيعيا بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع، و٤٦ تقريرا مواضيعيا عن الأنظمة الايكولوجية للغابات و٥٩ تقريرا مواضيعيا عن الأنواع الغريبة و٣٩ تقريرا مواضيعيا عن الأنظمة الايكيولوجية للجبال و٥٥ تقريرا مواضيعيا عن المناطق المحمية و٢٦ تقريرا مواضيعيا عن نقل التكنولوجيا والتعاون فيها.

٣٠- ظهر أن هذه التقارير المواضيعية مفيدة جدا من حيث أنها تعطي معلومات مفصلة وفي الأوان المطلوب بشأن القضايا المحددة كي تنظر فيها اجتماعات الهيئة الفرعية ومؤتمر الأطراف. غير أن معدل تقديمها كان منخفضا جدا، يتراوح ما بين ربع وخمس مجموع عدد الأطراف. وكان مرد ذلك جزئيا الى زيادة عبء التبليغ الذي كان يأمل عدد كبير جدا من الأطراف أن يخفض من خلال تنسيق بين التبليغ الوطني والتبليغ المواضيعي. ومن الأسباب الأخرى الممكنة أن بعض الأطراف لم تستطع الحصول على الأموال لاعداد تقاريرها المواضيعية.

٣١- بموجب المقرر ٣١/٧ تم اقرار برنامج عمل مؤتمر الأطراف المتعدد السنوات للاتفاقية حتى ٢٠١٠، غير أن تقارير مواضيعية اضافية لم تطلب حتى الآن.

هاء — الدروس المستفادة

٣٢- يبدو واضحا من الاستعراض الآنف الذكر أن عدد التقارير الوطنية والمواضيعية التي وردت حوالي الموعد الأقصى المضروب كانت قليلة جدا وأن معظم التقارير الوطنية وردت بعد مضي سنتين أو ثلاثة بعد ذلك الموعد. وبالاضافة الى ذلك فإن المعلومات في التقارير كانت ذات استعمال محدود لمؤتمر الأطراف لابقاء تنفيذ الاتفاقية قيد الاستعراض. ومن الوقع المباشر للتأخير في تقديم البيانات هو أن اجتماعات مؤتمر الأطراف قد زودت ببيانات غير وافية لاستعراض تقييم تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. ولذا فمن المرغوب فيه أن يقوم مؤتمر الأطراف بوضع آلية وازالة الحوافز الضارة لكفالة تقديم التقارير الوطنية من جانب معظم الأطراف إن لم يكن من جانب جميع الأطراف في الوقت المحدد لجعل التبليغ الوطني أداة تخدم الهدف المحدد في المادة ٢٦ من الاتفاقية.

٣٣- قام الأمين التنفيذي، اعمالا للطلب الوارد في المقرر ٢٥/٦، بتنظيم دراسة مسحية لأسباب عدم تقديم أو التقديم المتأخر للبيانات. وعلى أساس الاجابات المحدودة التي وردت تضمنت تلك الأسباب ما يلي:

(أ) الافتقار الى المساعدة المالية لاعداد التقارير الوطنية.

(ب) تأخير ناتج عن ضعف التنسيق أو عدم التنسيق مع الوكالات المنفذة ذات الصلة لتطبيق الأموال الواردة من مرفق البيئة العالمية.

(ج) التأخير الناتج عن ضعف التنسيق على الصعيد الوطني وعن ضعف المشاركة المطلوبة؛

(د) ضعف القدرة التقنية وقلة الموارد المطلوبة لاعداد التقرير؛

(هـ) أسباب نشأت عن تغيير الموظفين المسؤولين عن التنوع البيولوجي وعن التبليغ الوطني في نقطة الاتصال الوطنية.

٣٤- يوجد عدد من الدروس ينبغي الاستفادة منها من الاستعراض الآنف الذكر الخاص بعملية تبليغ التقارير في ظل الاتفاقية.

٣٥- *الدرس ١* - إن التقارير الوطنية وعملية التبليغ يمكن أن تخدما عدة أغراض: فهما تساعدان الأطراف الفردية على الحكم على مستوى تنفيذها وامتثالها للاتفاقية وتكون بمثابة أداة للتخطيط؛ ويمكن أن يساعدا مؤتمر الأطراف على تقييم تنفيذ الاتفاقية وتقييم ما يحرز من تقدم نحو هدف ٢٠١٠ وفعالية ووقع ما يتخذه المؤتمر من مقررات بما في ذلك برامج العمل والأدوات والارشادات الأخرى ويوفر ذلك "التغذية المرتدة" ذات القيمة الجوهرية لارشاد المقررات على الصعيد العالمي، ويمكن أن ساعدا أيضا على رفع مستوى الوعي بالتنوع البيولوجي وبالاتفاقية على جميع المستويات. واستعمال العمليات المختلفة أو أشكال التبليغ التي تكون مفصلة على مقاسات الأغراض المحددة، يمكن أن تكون أفضل من محاولة تغطية جميع الأغراض داخل اطار شكل وحيد.

٣٦- *الدرس ٢* – توجد مزايا وعيوب لكلا النظامين اللذين هما نظام التدفق الحر ونظام اتباع هياكل سبق وضعها في التبليغ، وهما النظامان اللذان استكملا على التوالي في التبليغ الأول وفي التبليغين الثاني والثالث للتقارير الوطنية. وأشكال التبليغ "السردية" (Narrative) تسمح للأطراف بأن تكون نشطة في تقرير ما هي الأمور التي يهم تبليغها فيؤدي ذلك الى وضع وثائق ذات أهمية أكبر. ولكن هذا النوع من الشكل من شأنه أن يولد تباينات أوسع نطاقا بين التقارير المقدمة، ويجعل المقارنة بينها أمرا صعبا. والاستبيانات السابق هيكلتها، من ناحية أخرى، تجعل من الأسهل الحصول على معلومات يمكن المقارنة بينها من الأطراف، ويمكن تحليلها بطرق أقرب الى الطرق الميكانيكية. فبيد أن هذه التقارير تكون في المعتاد

طويلة للغاية، ووالأسئلة فيها كثيرا ما تكون غير موضوعية ويبدو أن المعلومات الواردة فيها كثيرا ما تكون ذات استعمال محدود جدا لتقييم تنفيذ الاتفاقية. ويمكن لأشكال التبليغ في المستقبل أن تستمد من قوة النظامين معا وتتفادى المحدوديات.

٣٧- *الدرس ٣* – لم يعط الا وقت غير كاف للأطراف لاعداد تقاريرها الوطنية. واذا ما حسب هذا الوقت من تاريخ وضع الخطوط الارشادية للتبليغ في صورتها النهائية وبيان المواعيد القصوى الخاصة بها في مقررات مؤتمر الأطراف، لم يعط الأطراف الا وقتا قصيرا جدا يزيد قليلا عن السنة لاعداد تقاريرها الأولى (ملحوظة: كان الوقت المخصص أطول من ذلك في الواقع حيث أن المواعيد القصوى قد أعيد النظر فيها مرتين بقرارات من مؤتمر الأطراف)، وأعطيت الأطراف ثمانية أشهر ونصف لاعداد تقريرها الوطني الثاني وعشرة أشهر ونصف لاعداد تقريرها الوطني الثالث. وكانت هذه الحال قائمة على الرغم من أن الفترة بين تقديم التقارير قد زيدت الى أربع سنوات. ونظرا لوجود دلائل على أن معظم الأطراف تحتاج الى سنتين أو ثلاث سنوات لاعداد تقاريرها، ونظرا لمقدار المعلومات اللازم ادراجها في التقارير الوطنية، يبدو من المستصوب افساح مزيد من الوقت أمام الأطراف لاعداد تقريرها الوطني. ويمكن أن يتم ذلك دون مد الفترة بين تقديم التقارير، بارسال اخطار واعداد الخطوط الارشادية في وقت أشد تبكيرا. (بيد أنه من الممكن أيضا أن الأطراف، إذا ما أعطيت مزيدا من الوقت لاعداد التقرير، قد لا تشعر بالحاح الحاجة الى تقديم تقاريرها، وهو أمر قد يسبب مزيدا من التأخيرات في تقديم التقارير).

٣٨- *الدرس ٤* – كما بينت ذلك بعض البلدان قد تكون الأطراف متأخرة في تقديم تقاريرها الوطنية أولا لمحدودية قدراتها على تجميع ومعالجة المعلومات والبيانات اللازمة للتبليغ. ولذا فإن اسداء المساعدة التقنية السوية وفي الوقت المناسب لتلك البلدان هو أمر هام لتسهيل عملية اعداد التقارير. ومن النهوج في هذا المجال قد يكون تدبير ورش للتدريب الاقليمي. والقسم الثالث أعلاه من هذه المذكرة فيه بيانات عن نهوج اضافية لتسهيل هذا الموضوع، مستعملة في اتفاقيات أخرى.

٣٩- *الدرس ٥* – من الأمور الجوهرية كذلك امكانية حصول البلدان المؤهلة في الوقت المناسب وبطريقة أسهل على التمويل اللازم لاعداد التقارير الوطنية، وذلك لتسهيل عملية التبليغ. ومن التطورات المشجعة الخطوة الحديثة العهد التي اتخذها مرفق البيئة العالمية وبعض وكالاته المنفذة (اليونيب واليوئنديبي) لاستعمال "صفقة مقترحة من النهوج المختلفة" تجعل تطبيق الأموال وتخصيصها للبلدان المؤهلة أمرا أسرع وأسهل. ومن المأمول أن يأخذ مرفق البيئة العالمية بهذا النهج بوصفه آلية منتظمة لاسداء الأموال اللازمة لاعداد التقارير الوطنية في المستقبل. ومما هو أهم من ذلك إن عملية تطبيق الأموال وتخصيصها يمكن أن تبدأ فورا بعد اقرار الخطوط الارشادية الخاصة بالتبليغ من جانب مؤتمر الأطراف، حتى يمكن أن تبدأ الأطراف عملياتها التحضيرية في الوقت اللازم.

٤٠- *الدرس ٦* – هناك حاجة الى تنسيق طلبات التبليغ من الهيئات المختلفة التابعة للاتفاقية في سبيل تخفيض عبء التبليغ الواقع على عاتق الأفراد. وعلى الرغم من أن التبليغ المواضيعي قد بدا مفيدا جدا فيما يتعلق بتوفير معلومات تفصيلية وفي الوقت اللازم، فمن الأسباب الهامة لقلة تقديم هذه التقارير من وطنية ومواضيعية تزايد طلبات التبليغ بفعل توصيات الهيئة الفرعية ومقررات مؤتمر الأطراف معا. وبالاضافة الى التقارير المواضيعية في البنود المطلوب أن يتفحصها مؤتمر الأطراف بتعمق، دعت عدة مقررات صادرة عن مؤتمر الأطراف الى تقديم مزيد من التقارير المواضيعية والطوعية بشأن بنود أخرى غير داخلة في برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف. ولذا فمن المستصوب أن يوجد بعض التنسيق بين الطلبات الخاصة بالتقارير المواضيعية، خصوصا عندما تكون معظم الأطراف قائمة باعداد تقاريرها الوطنية، نظرا لأن وضع عبء أكبر في مجال التبليغ سيؤدي على الأرجح الى تأخير اعداد التقارير الوطنيةوتقديمها.

٤١- *الدرس ٧* – هناك حاجة الى أن يقوم مؤتمر الأطراف وتقوم الأطراف الفردية باستعمال أفضل للتقارير. واذا كانت التقارير مستعملة على نطاق واسع، فسوف توجد ارادة أكبر لاعداد تلك التقارير. انه توجد في الوقت الحاضر دائرة مفرغة من عدم اكتمال التبليغ من ناحية وضعف استعمال التقارير من ناحية أخرى. فهذه الحيرة بين "الفرخة والبيضة" تنشأ لأن التقارير قليلا ما تقدم في الوقت المطلوب، ولا تتضمن المعلومات المطلوبة. ونتيجة لذلك فإن مؤتمر الأطراف لا يمكن أن يعتمد ولا يعتمد فعلا على التقارير للقيام بمهمته المتمثلة في استبقاء تنفيذ الاتفاقية قيد الاستعراض، مما لا يوفر الا حافزا قليلا للأطراف لاستثمار الوقت والموارد اللازمة في اعداد التقارير. وفي اقرار الخطة الاستراتيجية واطار تقييم التقدم الذي يحرز نحو ادراك هدف ٢٠١٠، فالفرصة مهيأة الآن لايجاد ظروف ملائمة للتغذية المرتدة.

ثالثا — استعراض التبليغ الوطني المعمول به في اتفاقيات أخرى

٤٢- أسوة بما يجري في حالة اتفاقية التنوع البيولوجي، توجد اتفاقيات دولية أخرى تعتمد أيضا على التقارير الوطنية بوصفها الوسيلة الأولى لتقييم ما يحرز من تقدم في التنفيذ. وقامت الاتفاقيات التي استعرضت في الوثيقة الحاضرة (وهي مبينة في الجدول ١) باتخاذ عدد من الخطوات لتشجيع تقديم تقارير في الوقت المناسب وذات جودة عالية من جانب الأطراف. وهذا القسم ينظر في تلك الخطوات التي قد يكون لها أكبر الصلة باتفاقية التنوع البيولوجي، وينظر على التوالي في النهوج المتبعة في سبيل: (١) تسهيل كتابة التقرير الوطني وتقديمه؛ (٢) زيادة ارتباط التقارير بالشؤون التي تهم الأطراف؛ (٣) التسبيب المباشر لتقديم التقارير في الأوان المطلوب؛ (٤) استعراض المعلومات المقدمة. ويتضمن الجدول ٢ ملخصا للسمات الرئيسية لعملية التبليغ في كل اتفاقية.

٤٣- في المقارنة بين خبرات الاتفاقيات المختلفة من المهم أن يلاحظ – حيث أن التفويضات الصادرة في ظل كل اتفاقية تختلف عن التفويضات الأخرى – عن الشكل والمحتوى للتقارير الوطنية يتباين تباينا واسعا فيما بينها، كما تتباين شؤون التبليغ. ومما يجدر ذكره أن الأطراف يطلب منها أن تقدم تقارير عن الأنشطة التي بذلتها للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وتقديم معلومات عن الوضع القائم حاليا والاتجاهات المتعلقة بالاتفاقية. وأشد احتياجات التبليغ الوطنية شبها باحتياجات اتفاقية التنوع البيولوجي هي احتياجات اتفاقية رامسار واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والتقارير الوطنية التي تعد لتلك الاتفاقيات يجب أن تعالج أنواعا مختلفة، وأنظمة ايكولوجية و/أو قضايا شتى، وكثير من الأطراف القائمة بالتبليغ هي من البلدان النامية ذات الموارد البشرية والمالية المحدودة. ومتطلبات التبليغ في اتفاقية الأنواع المهاجرة واتفاقية الاتجار الدولي في الأنواع المعرضة للمخاطر (CITES) واتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التراث العالمي، هي على عكس ذلك اتفاقيات ذات أغراض أشد تحديدا (الجدول ١) وفي حالة الاتفاقية الاطارية (نظرا لمتطلبات الاتفاقية فقط وليس نظرا الى بروتوكول كيوتو) إن المحتويات اللازمة المطلوب تقديمها على الصعيد الوطني والجدول الزمني لتقديم تلك البيانات تختلف بالنسبة للبلدان الداخلة في نطاق المرفق الأول (مثلا البلدان المتقدمة النمو والبلدان ذات الاقتصاد الانتقال) والبلدان الخارجة عن نطاق المرفق الأول.

الجدول ١ – نظرة عامة الى عمليات التبليغ الوطني في اتفاقيات دولية مختارة

الاتفاقية	اسم التقرير[١]	المعلومات الأساسية المطلوبة	دورة التبليغ	عدد الأطراف	معدل تقديم التقارير
اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ[٢] (UNFCCC)	الاتصال الوطني	<u>بالنسبة الأطراف الداخلة في المرفق الأول:</u> – ظروف وطنية تتعلق بانبعاثات غازات الصوبة – معلومات قائمة جرد غازات انبعاثات الصوبة (GHG) (معلومات ملخصة) – السياسات والخطوات – اسقاطات انبعاثات GHG وازالتها – الوقع المتوقع لتغير المناخ واحتمالات التعرض للمخاطر واتخاذ التدابير للمواءمة مع التغيير – الموارد المالية ونقل التكنولوجيا – البحث والملاحظة المنتظمة – التعليم والتدريب وأنشطة التوعية <u>بالنسبة للأطراف الخارجة عن نطاق المرفق الأول</u> – الظروف الوطنية – قائمة جرد GHG (متطلبات مختلفة عن متطلبات الأطراف الداخلة في المرفق الأول) – الخطوات المتخذة أو المزمعة لتنفيذ الاتفاقية – التدابير لتسهيل المواءمة اللازمة لتغير المناخ والتدابير المتخذة لتخفيف وقع تغير المناخ – القيود والفجوات والاحتياجات المالية والتقنية والاحتياجات الى القدرة ذات الصلة بالموضوع.	كل ٤ – ٥ سنوات	المرفق الأول: ٤١ خارج نطاق المرفق الأول: ١٤٨ (معظمها بلدان نامية)	المرفق الأول ٤١/٣٨ (بعد انقضاء ٢٨ شهرا على الموعد الأقصى الذي كان نوفمبر ٢٠٠١) خارج نطاق المرفق الأول : ١٤٨/١٢٣
	قائمة جرد غازات الصوبة (المسماة أيضا الدفيئة)	البيانات الكمية في شكل تبليغي عادي (انبعاثات GHG وازالتها بالنسبة لكل غاز أو لكل قطاع (مثلا الطاقة، الصناعة، الزراعة) والبيانات المتصلة بذلك) وتقرير وطني يتضمن قائمة جرد.	سنويا (١٥ أبريل من كل عام)	المرفق الأول الأطراف فقط – ٤١ بلدا	٤١/٣٩ (حتى ٢٦ مايو بعد الموعد الأقصى الذي كان ١٥ أبريل)

الاتفاقية	اسم التقرير[1]	المعلومات الأساسية المطلوبة	دورة التبليغ	عدد الأطراف	معدل تقديم التقارير
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)	التقرير الوطني	**الأطراف من البلدان المتضررة** – بيانات عن القطر (الجغرافيا، الحالة الديمغرافية الخ)، فيما يتعلق بالتصحر – التقدم في التنفيذ (مثلا الاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة العامة، والتدابير المؤسسية، واستعمال العمليات التشاركية، والتدابير المباشرة المتخذة لمكافحة التصحر) البلدان الأطراف المتقدمة النمو (ملحوظة: يمكن أيضا أن تكون متأثرة) – التدابير المتخذة للمساعدة على اعداد وتنفيذ برامج العمل – الموارد المالية المقدمة تحت ظل الاتفاقية	كل سنتين (غير أن البلدان الأطراف المتأثرة قد لا تحتاج الى أن تقدم تقاريرها في كل فترة معينة لهذا التقديم، تبعا للمنطقة التي يجري استعراضها في CRIC).	١١٥ موقّعا ١٩١ مصدّقا	١٨٦/١٤٠ في ٢٠٠٢
اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة	أداة التخطيط الوطني – التقرير الوطني	– أولويات وتقدم في التنفيذ، باستعمال مؤشرات محددة تدل على الوضع القائم، ونصوص تفسيرية	كل ثلاث سنوات	١٤٤	١١٠/١٠٧ في الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف
	ورقة اعلامية للأراضي الرطبة في رامسار	معلومات أساسية ووصف مواقع (الموقع، الخصائص البيوفيزيقية، القيم الاجتماعية/الثقافية، تدابير الحفظ، الخ)	عند تحديد الموقع واجراء التحديث كل ست سنوات		
اتفاقية الأنواع المهاجرة (CMS)	التقرير الوطني	– بالنسبة للأنواع الداخلة في التذييل الأول بالاتفاقية الموجودة في البلد ذي المراعي: ملخص البيانات المتاحة بشأن حجم الأواهل والاتجاهات وتوزيع الأنواع المختارة ووصف الأنشطة الجارية/المستقبلة الملائمة (البحث والعوائق التي تعرقل هذه الأنشطة). – أنواع التذييل الثاني: الاشارات الى البيانات المتاحة بشأن التوزيع – الوضع القائم في المشاركة في اتفاقيات CMS -– الأولويات الوطنية والموارد وملخص تدابير التنفيذ المتخذة	كل ثلاث سنوات	٩٢	-٥٠% حتى مؤتمر الأطراف السادس[3]
	تقارير دورية	للأنواع الداخلة في التذييل الثاني المغطاة في نطاق مختلف اتفاقات CMS			

الاتفاقية	اسم التقرير[1]	المعلومات الأساسية المطلوبة	دورة التبليغ	عدد الأطراف	معدل تقديم التقارير
اتفاقية الاتجار الدولي في الأنواع المعرضة للمخاطر (CITES)	تقرير سنوي	بيانات كمية – ملخص البيانات بشأن التراخيص والاتجار في الأنواع الداخلة في القائمة	سنوي	١٦٧	ما بين ٣٥ – ٦٠% منذ بدء النفاذ (١٩٧٥)
	تقرير كل سنتين (الأمر لا يزال قيد المناقشة)	التدابير التشريعية والتنظيمية والادارية المتخذة لتطبيق قواعد CITES	لا يوجد		-
اتفاقية حفظ التراث العالمي (UNESCO)	تقرير دوري (يقدم من مختلف المناطق)	– الوضع القائم في تطبيق الاتفاقية – حالة حفظ مواقع التراث	في دورة قدرها ست سنوات، ولكل منطقة	١٨٠ (٥ مناطق)	الاستحقاق الأول في عام ٢٠٠٠

١– قائمة التقارير المقدمة قد لا تكون استنفادية (أي كاملة تماما) لكل اتفاقية مذكورة في القائمة

٢– المعلومات المقدمة بشأن UNFCCC تتعلق بعمليات تلك الاتفاقية وحدها دون أن تشمل بروتوكول كيوتو

٣ UNEP/CMS/Conf. 7.6.2

الجدول ٢ – ملخص السمات الرئيسية في التبليغ الوطني بالنسبة لاتفاقيات دولية مختارة

	CBD	UNCCD	UNFCCC[1]		Ramsar	CMS	CITES[2]	UNESCO
			NC	GHG				
الشكل								
يشمل شكلا مهيكلا للاستبيان	√		√	√	√	√		√
يتطلب تقديم وثائق مساندة				√		√		
يتطلب تحديثات للمعلومات الحديثة فقط		√		√[3]		√		
عملية تبليغ من جزئين			√		√		√	
ويب سايت مساعد	√	√			√		√	√
المساعدة المقدمة (وهي غير مالية)		√	√	√	√		√	√
نموذج الكتروني	√			√	√	√		√
شكل سابق الملء						√		
أدوات برامج الكمبيوتر				√			(√)[4]	
ارتباطها بالموضوع								
يتمشى مع الخطة الاستراتيجية	√	√			√			
يستعمل الأهداف/الخط الأساسي/المؤشرات		√	√[5]		√			
قاعدة البيانات متاحة	√			√	√	(√)[6]	√	
عملية تعاون مطلوبة لاعداد التقرير		√						√[7]
التقارير المستوفاة تعلن على الويب سايت	√	√	√	√	√	√	(√)[8]	
يجب على الأطراف أن تطلب مد المواعيد القصوى							√	
عدم التقديم/تقديم غير مستكمل، أمر يعلن عنه		√	√	√	√		√	
معاقبة لعدم التحقيق							√	
الاستعراض								
تجميع النص	√	√	√		√	?		√
عملية استعراض رسمية		√	√	√				

[1] تشير الى قوائم جرد الاتصالات الوطنية وغازات الصوبة في نطاق UNFCCC، المطلوبة بموجب الاتفاقية (وليس بموجب بروتوكول كيوتو). ونظرا لاختلاف متطلبات التبليغ والاجراءات في ظل الـــUNFCCC ، فإن السمات الواردة في هذا الجدول قد لا تنطبق بالدرجة نفسها على جميع الأطراف؛ [2] تشير الى التقارير السنوية لـــCITES ؛ [3] ينبغي التبليغ فقط عن آخر قائمة جرد سنوية إذا كانت بعض الظروف تنطبق؛ [4] قيد النظر [5] في ظل الـــUNFCCC مطلوب من الأطراف الداخلة في المرفق الأول أن تأخذ بسياسات تغير المناخ بقصد تخفيض انبعاثات غازات الصوبة فيها الى مستويات ١٩٩٠؛ [6] قيد التحضير؛ [7] مطلوب تعاون واسع النطاق كجزء من التحضير الاقليمي للتقارير الدورية؛ [8] قائمة الأطراف التي قامت بتقديم تقارير سنوية هي قائمة معلنة؛ البيانات الداخلة في التقارير تضاف الى قاعدة البيانات

ألف — تبسيط عملية التبليغ الوطني

٤٤- من المتوقع تبسيط شكل التقارير وما هو مطلوب فيها من البيانات وتبسيط اجراءات التقديم أيضا لتسهيل عبء التبليغ على الأطراف. وايجاد تقارير أشد تبسيطا ينبغي أن يشجع على اجابات أشد انتظاما بين الأطراف، ومن سنة لأخرى، من جانب الطرف نفسه. وجميع الاتفاقيات التي تم استعراضها هنا تزود الأطراف بخطوط ارشادية قياسية عن التبليغ. وقد حدث تحرك في السنوات الحديثة نحو تصميم خطوط ارشادية شديدة الهيكلة، تجمع بين المربعات المطلوب مجرد وضع علامة فيها وبين أسئلة مفتوحة المجال تتطلب نصوصا تفصيلية في الاجابة. وشكل التقارير الوطنية في اتفاقية رامسار بصفة خاصة هو شكل شديد الهيكلية وهو أقرب شكل الى الشكل المتبع في التقرير الوطني الثالث الخاص باتفاقية التنوع البيولوجي. وكلتا الاتفاقيتين أي اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار تطلبان من الأطراف جعل الاجابات على بعض الأسئلة على شكل كود مع فارق هو أن أطراف رامسار يحالون الى مقياس معياري يجب أن يستخدموه عند تخصيص الكودات.

٤٥- بصرف النظر عن الهيكل المأخوذ به، في معظم الأحوال (مثلا رامسار، UNCCD) تكون الأطراف حرة في أن تختار الأسئلة التي تجيب عليها من ضمن الأسئلة المقدمة لها. وفي حالة CMS، يكون الأطراف ملزمين بارسال معلومات واضحة عن التدابير المتخذة لحماية الأنواع الداخلة في التذييل الأول، غير أن الأسئلة الأخرى هي ذات صفة دلالية فقط. والتبليغ غير الالزامي يخفف العبء عن عاتق الأطراف، غير أنه قد يؤدي الى مصاعب في تجميع المعلومات المتماسكة المطلوب تجميعها وتحليلها.

٤٦- إن معظم عمليات التبليغ تزود الأطراف في الوقت الحاضر بنماذج الكترونية لتبسيط اعداد التقرير وتقديمه وتحليله في جانب الأمانة في خاتمة المطاف. وتذهب الـــCMS خطوة الىأبعد من ذلك، إذ تقوم الأمانة باعداد النماذج التي تفصل تفصيلا خاصا لكل طرف فرد حيث توضع الجداول والقوائم مقدما لأنواع محددة في الاتفاقية مطلوب من الأطراف أن تقدم تقارير بشأنها. وهذا النهج تم وضعه للتغلب على مشكلة الأطراف غير القائمة بالتبليغ عن الأنواع الداخلة في الاتفاقية، وهي أنواع كانت بالنسبة لها دولة من دول المراعي (Range State).

٤٧- لتخفيض مقدار المعلومات المقدمة في التقارير الوطنية، قد تطلب الخطوط الارشادية من الأطراف أن ترفق الوثائق ذات الصلة بالموضوع دون تكرار المعلومات الواردة في تلك الوثائق (مثلا CMS)، على أن تقدم فقط التحديثات المتعلقة بما طرأ من تغيير منذ آخر تقرير أو آخر بيان متعلق بالموضوع (مثلا CMS، UNCCD، UNFCCC). أو للتبليغ المنفصل عن الجوانب المختلفة للاتفاقية (UNFCCC، CITES) وهذا النهج الأخير يمكن أن ينطوي على فصل التبليغ الكمي السنوي (تراخيص الاتجار في حالة CITES، انبعاثات غاز الصوبة في حالة UNFCCC) عن التقارير النوعية الدورية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.

٤٨- يمكن أن تقدم أمانات الاتفاقيات درجات متباينة من المساعدة لاعداد التقارير. وعلى الأقل يوجد لدى معظم الاتفاقيات ويب سايت يعلن عن النماذج الالكترونية والخطوط الارشادية التفسيرية وعينات من التقارير عن السنوات السابقة. ولدى الـــUNFCCC صفحة ويب مفيدة بنوع خاص٤/ تجمع بين طائفة من المعلومات التي يمكن أن تحتاج اليها الأطراف لاتمام تقاريرها. وهذا الموقع لا يبين فقط الترابطات الداخلية بالخطوط الارشادية لمختلف الاتفاقيات وقرارت مؤتمر الأطراف ونتائج الهيئات الفرعية وتقارير الورش، بل يبين كذلك الترابطات الخارجية بقواعد البيانات الاحصائية

٤/ http://unfccc.int/national_reports/annex_i_national_communications/fourth_national_communications/items/3360.php

التي تستعمل في اتمام الجزء الخاص بالمعلومات الخلفية من التقرير الوطني المتعلق بـــ"الظروف الوطنية" للطلب الذي يعنيه الأمر.

٤٩- وبالاضافة الى ذلك قد تقوم الأمانات بتعيين موظفين أو خبراء استشاريين لتقديم مساعدة مباشرة لعملية وضع التقرير الوطني. فرامسار مثلا تدعو السلطات الادارية الى الاتصال بمستشاريها الاقليميين داخل الأمانة لأية أسئلة بشأن التبليغ الوطني. وتقدم اتفاقية التراث العالمي التابعة لليونسكو رأيا خبيرا الى الأطراف بشأن اعداد التقارير بناء على طلبها، أو تكلف خبراء بذلك بعد الحصول على موافقة الطرف المعني. وتقدم CITES خدمة مجانية لاعداد التقارير الى الأطراف وتدعوهم الى تقديم صور من تراخيص الاتجار الى الأمانة ليقوم بتجميعها مركز UNEP-WCMC. وقليل من أطراف CITES تستفيد من هذه الخدمة مع ذلك، حتى عندما تدعى دعوة محددة الى هذه الاستفادة ٥/.

٥٠- إن عملية التبليغ التي تأخذ بها الـــUNCCD، والتي تجري كجزء من اعداد الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (CRIC) – قد استعملت نهجا تشاركيا في مساعدة البلدان الأفريقية على معالجة قضايا تدهور الأراضي الوطنية، بما في ذلك تحضير التقرير الوطني الثالث. وكانت هذه الممارسة هي مشروع متوسط الحجم من مشاريع مرفق البيئة العالمية تولى تنفيذه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمساعدة من أمانة الـــUNCCD ٦/ وكانت المكونة الأولى من مكونات المشروع تساند اعداد التقارير الوطنية بينما كان الغرض من المكونة الثانية هو التصديق على الأولويات التي تم تبينها في التقارير الوطنية بما في ذلك من خلال عقد ورش. والبلدان المؤهة (٤٥) طلب منها أن تقدم طلبا عن احتياجاتها بشأن بناء القدرة كشرط مسبق لتمويل التقارير الوطنية، وتقديم نتائج التقارير الوطنية وتبادل الخبرات في سلسلة من الورش دون الاقليمية والمشاورات الوطنية المتعددة أصحاب المصلحة. وكان معدل تقديم التقارير الوطنية من جانب الأطراف الأفريقية الى الـــCRIC-3 معدلا عاليا، على الرغم من أن مشكلات كانت لا تزال باقية في شأن محتوى التقارير (مثلا كونها مفرطة في الوصف أو غير كافية في التحليل وتركز على أنشطة بدلا من التركيز على التقدم المحرز في التنفيذ).

٥١- هناك اتفاقيتان على الأقل، وإن تكونا غير منطويتين على امكانية تطبيق فوري على عملية التبليغ في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي، الا أنهما تستعملان أو تقومان بوضع مجموعة برامج كمبيوترية مفصلة حسب الطلب، لمساعدة الأطراف على وضع التقارير الوطنية. وعملا بالتفويض الصادر اليها من أطرافها إن أمانة الـــUNFCCC تقدم أداة من برامج الكمبيوتر لتسهيل تبليغ الأطراف عن غازات الصوبة على شكل بيانات جردية موضوعة في شكل تبليغ مشترك (Common Reporting Format: CRF)، وتقوم بوضع برنامج كمبيوتري جديد (CRF Reporter) لتسهيل تبليغ الأطراف ومعالجة البيانات بعد ذلك الواردة في التقارير من جانب أمانة CITES. وتقوم CITES أيضا باستكشاف الخيارات المتعلقة بنظام بسيط من برامج الكمبيوتر، يعالج ادارة شؤون التراخيص ويولد التقارير على المستوى الوطني. وايجاد نظام أفضل لادارة المعلومات هو هدف طويل الأجل للفريق العامل التابع للشراكة التعاونية بشأن الغابات (CPF) (انظر الفقرة ٧٢ أدناه) وايجاد أنظمة متشابهة لجميع البنود التي تعالجها اتفاقية التنوع البيولوجي يكون أمرا ينطوي على تحد كبير، نظرا لسعة نطاق المعلومات المطلوبة من الأطراف، ولمحدودية اتاحتها وتشعثها بين جهات شتى، غير أن هذا هدف طويل الأجل، جدير بأن ينظر فيه.

٥/ CITES: تفسير وتنفيذ الاتفاقية، تقارير عادية وخاصة: تقرير عن التقارير الوطنية المطلوبة بموجب المادة ٨، الفقرة ٧ مـــن الاتفاقيـــة (CoP12 Doc. 22.1) الفقرة ٢٠.

٦/ مساندة بناء القدرة لانجاز التقارير الوطنية والبيانات الخاصة والبيانات القطرية من جانب الأطراف الأفريقية الداخلة في الـــUNCCD.

باء — رفع أهمية التقارير الوطنية

٥٢- إن العبء الذي تفرضه التقارير الوطنية على الأطراف قد يكون جزئيا شيئا مرتبطا بنظرتها الى الأمور. وعند استعراض عملية التبليغ الوطني لاحظت أمانة CITES أن عدم وفاء الأطراف بتقديم تقارير سنوية لا يبدو حتما جريرة من جرائر مستوى تنمية البلدان وانما هو مسألة ارادة سياسية وتنظيم اداري[٧]. وتبعا لذلك فإن رفع أهمية التقارير الوطنية للأفراد يمكن أن يرفع من الأهمية السياسية للتقارير ويجلب مزيدا من المساندة لعملية التبليغ ويزيد بذلك من جودة التقييم والالتزام بالمواعيد اللازمة في تقديمها.

٥٣- إن الأطراف التي تنظر الى التبليغ الوطني باعتباره غير لازم، يمكن اقناعها بغير ذلك إذا جعل اعداد التقرير جزءا لا يتجزأ من عملية التنفيذ. وكان ذلك هو موضع التنفيذ الأساسي لعملية اعادة تصميم الأمور في اتفاقية رامسار فيما يتعلق بالشكل المتبع في التبليغ لديها، بالتحول عن "الوصف السابق للأفعال المختلفة مرة واحدة، الى اطار ديناميكي ومستمر للتخطيط الاستراتيجي والخطوات المطلوبة من الحكومات الوطنية، التي تفي أيضا بالتزام بتوفير التقرير الوطني"[٨]. ان أداة التخطيط الوطنية – التقرير الوطني – قد استعملت لأول مرة في عام ٢٠٠٣، وهي ترشد الأطراف من خلال استعراض كل هدف من الأهداف التشغيلية للاتفاقية، فيساعدها ذلك على تبين المجالات ذات الأولوية العالية للعمل فيها، ومستوى الموارد المتاحة، والأهداف الوطنية والخطوات اللازمة لكل هدف. والمؤشرات أمر جوهري للشكل المتبع في رامسار في سبيل تقييم الوضع القائم والتقدم الذي يحرز في التنفيذ، مع وجود مؤشر واحد أو أكثر موضوعة على شكل كودات بالنسبة لكل خطوة مطلوبة لكل هدف. وأسوة بالتقرير الوطني الخاص باتفاقية التنوع البيولوجي، ان شكل رامسار يتمشى مع الخطة الاستراتيجية، مما يجعل أهميته للأطراف أمرا واضحا. وتنظر الـــUNCCD الى اعداد التقارير باعتباره جزءا لا يتجزأ من تنفيذ الاتفاقية، وتقترح مؤشرات لقياس الوضع القائم في التنفيذ، غير أن هذه المؤشرات ليست محددة بنفس الوضوح المعمول به في رامسار.

٥٤- إن الفائدة الملحوظة من التقارير الوطنية يمكن زيادتها بين الأطراف بتعزيز نهج تعاوني يضم سائر أصحار المصلحة لاعداد التقارير. إن الـــUNCCD تطلب صراحة أن يكون اعداد التقارير الوطنية أمرا تشاركيا ومتكاملا بحيث يسهم في "تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لنقاط الاتصال الوطنية، مما يعزز قدرتها على تنسيق العمل ويحفز اتخاذ مزيد من الخطوات اللازمة للتنفيذ الفعال للـــUNCCD ، بطريقة لا تنفصل عن الجهود الوطنية لتعزيز التنمية المستدامة"[٩]. وتقترح أمانة UNCCD في خطوط ارشادية تفسيرية الأخذ باطار زمني استشاري وخطة عمل تتبعها الأطراف[١٠]، بمساندة من مرفق البيئة العالمية، لكفالة الاعداد التشاركي للتقرير الوطني الثالث من جانب البلدان الأفريقية (انظر الفقرة ٥٠ أعلاه).

٥٥- توجد مزايا أخرى ممكنة لعملية الاعداد التشاوري للتقرير، الى جانب تحسين التنسيق المتعلق بالتنفيذ. فالتبليغ التشاركي من جانب وكالات وأصحاب مصلحة متعددين يمكن أن يؤدي الى زيادة مقدار المعلومات التي يتم تجميعها من التقرير الوطني. وقد اعترفت CITES بهذا الدور، ودعت الى تنسيق أفضل بين الوكالات كوسيلة لكفالة عدم وجود فجوات في البيانات المتعلقة بالتجارة المقدمة من الأطراف. واشراف مزيد من الوكالات على اعداد التقارير يمكن أيضا أن يرفع

---

[٧] CoP12 Doc. 22.1 (paragraph 6)

[٨] رامسار. ١٩٩٦. شكل للتقارير الوطنية المطلوب تقديمها قبل انعقاد المؤتمر الثامن للأطراف (الوثيقة SC24-12).

[٩] UNCCD. 2003. National reporting process of affected country Parties: Explanatory note and help guide (ICCD/CRIC(3)/INF.3).

[١٠] ibid

من الأهمية السياسية والادارية للتقارير الوطنية. وكل ميزة في النظام التشاركي، سوف تحتاج مع ذلك الى تقييمها بالقياس الى التحديات العملية لتنسيق جهود التبليغ بين الوكالات المتعددة.

٥٦- الى جانب العمل على تحسين الفائدة المباشرة للتبليغ الوطني بالنسبة لتنفيذ الأطراف لتلك العملية، إن أمانات الاتفاقيات يمكن أيضا أن تسعى الى زيادة أهمية التقارير بجعل المعلومات الواردة فيها متاحة على نطاق أوسع. وكما لوحظ من جانب المشاركين في مشاورات الخبراء المتعلقة بتنسيق التبليغ الخاص بالغابات (١٢-١٣ أبريل ٢٠٠٥) هناك قلق بشأن التقارير المقدمة من الأطراف في كثير من الهيئات التابعة للاتفاقيات، باعتبارها تقيّم بأقل من قيمتها الفعلية وتستعمل بأقل من الاستعمال الجدير بها.

٥٧- إن وسيلة بسيطة ولكنها فعالة لنشر المعلومات التي ترسلها الأطراف هي نشر التقارير الوطنية على الويب. وتوجد بعض الاتفاقيات تقوم بوضع قواعد بيانات قابلة للبحث فيها مستمدة من المعلومات المقدمة من الأطراف، على الرغم من أن فائدتها الحالية هي موضع تساؤل. وقاعدة بيانات رامسار المتعلقة بالعلاقات المختلفة هي أشبه شيء بجهاز تحليل الـــCBD للتقارير الوطنية، وهي محدودة كذلك في مستوى تحليلها. والاحصاءات المولدة هي مجرد نسب مئوية بسيطة تبين نسبة الأطراف التي أبلغت أنها أتمت أو في سبيل اتمام خطوات مختلفة (مثلا % من الأطراف التي أجابت "نعم" بشأن الخطوات المتعلقة بانشاء قاعدة بيانات وطنية للأراضي الرطبة). والأطراف الفردية ليست مبينة، ولكن يمكن تحديد أنماط اقليمية واسعة من الوضع القائم في التنفيذ من خلال تلك الاحصائيات. والشراكة التعاونية بشأن الغابات قد وضعت ويب سايت نموذجي يمكن أن يبحث فيه الباحثون عن المعلومات بشأن الجهود المستخرجة من تقاريرها الوطنية، بعد تنظيمها حسب الموضوعات المختلفة (انظر الفقرة ٧٢ أدناه) وينبغي أن يلاحظ مع ذلك أنه حتى في الحالات التي تكون فيها قواعد البيانات متقدمة، يبدو أن الأطراف لا تستعمل البيانات المتوفرة فيها الا استعمالا محدودا فقط: وقاعدة بيانات CITES الخاصة بالاتجار (هي قاعدة يديرها مركز UNEP-WCMC) لديها أكثر من ستة ملايين سجل تجاري، ولكن لا يستشيرها الا عدد قليل من الأطراف[١١/].

٥٨- إن المعلومات المقدمة من الأطراف في التقارير الوطنية تقوم بتجميعها في المعتاد أمانات الاتفاقيات لتقديمها الى الهيئات الحاكمة. وتوفير تجميعات أسهل فهما لتوزيعها على نطاق أوسع (مثلا اعداد ملخصات تنفيذية لها) يمكن أن يجعل هذه التقارير أشد فائدة للأطراف وللهيئات التي تمثلها تلك الأطراف.

٥٩- إذا رئيت التقارير الوطنية باعتبارها مجالات مفتوحا أمام الأطراف كي تنشر فيه على نطاق واسع ما أحرزته من تقدم و/أو أسباب قلقها على تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بها، يمكن أن يثير ذلك أهمية التقارير الوطنية ويسبب اسهامات أفضل في هذا المجال. ومثال الـــUNFCCC ، حيث يقوم عدد من الأطراف بنشر بيانات وطنية سهلة الفهم ومصحوبة بملخصات تنفيذية، ويقومون بنشر بلاغات صحفية، أمر قد يكون معلومة مفيدة في هذا الصدد. وكذلك فإن الأطراف تهتم في المعتاد بأداء الأطراف الأخرى (كما في حالة UNFCCC)، وفي هذه الحالة سيكون حتما للتقارير أهمية أكبر.

جيم — تدابير مباشرة تقديم التقارير في الأوان المحدد

٦٠- الى جانب تخفيض العبء الفعلي والعبء الملحوظ الواقع على عاتق الأطراف الوطنية من جراء التبليغ، يمكن اتخاذ خطوات مباشرة من خلال عمليات الاتفاقيات لتشجيع تقديم التقارير في أوانها المطلوب.

[١١/] CoP12 Doc. 22-1 (paragraph 20)

٦١- إن كون معظم الاتفاقيات تعلن في الوقت الحاضر تقاريرها الوطنية الواردة من الأطراف على الويب، أمر يسمح بأن يتم ضمنا تبين الأطراف التي لم تقم بالوفاء بالتزاماتها الخاصة بالتلبيغ. فهذه الأطراف اما تكون غائبة عن القائمة أو مبينة بدون بيان ارتباطات منها بالطبعات الالكترونية لتقريرها الوطني. واعمالا للتكليف الصادر اليها من الأطراف تقوم أمانة الـــUNFCCC باعداد تقارير تقدم معلومات عن الوضع القائم في مجال التبليغ من جانب الأطراف، تغطي جوانب مثل أوان تقديم البيانات واكتمال البيانات المطلوبة (مثلا هل تم الالتزام بالشكل المقرر وهل توجد في الاجابات جميع العناصر المطلوبة) وهذه التقارير تجعل متاحة للأطراف من خلال وثائق رسمية وكذلك من خلال التقارير المنشورة على ويب سايت الأمانة.

٦٢- بموجب عمليات تبليغ CITES يكون على الأطراف أن تطلب مقدما مدّ فترة الميعاد الأقصى المقرر لتقديم التقارير السنوية. وقد تكون هذه الخطوة وسيلة لتخفيف المشكلات الاحتمالية، وتوفير فرصة للأمانة لمساعدة الطرف المحتاج اليها. وتكرار عدم تقديم التقارير السنوية دون تبرير واف أمر تعالجه CITES في جدية كبيرة، ويمكن أن يؤدي الى توصية (أو التهديد باصدار توصية، من مؤتمر الأطراف الى الأطراف بوقف اتجارة في الأنواع المبينة في قائمة CITES، مع الطرف المقصّر. وتطبيق هذا النهج العقابي في اتفاقية التنوع البيولوجي محدود مع ذلك إذ أن الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي غير داخلة في تبادلات ثنائية فيما بينها بموجب الاتفاقية.

هاء — استعراض التقارير الوطنية لتحسين جودتها

٦٣- فيما يتعلق بقضايا زيادة أهمية التقارير الوطنية توجد الحاجة الى كفالة توفير تلك المعلومات من جانب الأطراف عن طريق عملية التبليغ على أن تكون ذات جودة عالية. والأطراف والمراقبون الخارجيون سوف ينظرون نظرة أشد جدية الى التزامات التبليغ إذا كان ثمة معيار واضح للجودة يجب الوفاء به.

٦٤- إن الاستعراض الرسمي للتقارير الوطنية هو من الوسائل التي تسمح بالتحقق المباشر من صحة المعلومات التي تقدمها الأطراف، غير أنه – باستثناء الـــUNFCCC و(بمقدار أقل) ليس هذا في أي اتفاقية من الاتفاقيات التي تم استعراضها اجراء من هذه الاجراءات معمولا بها. ففي رامسار مثلا فإن المستشارين الأصليين – الى جانب الأمانة – يقومون بقراءة بقراءة التقارير ووضعها في صورتها النهائية ولكنهم لا يملكون تفويضا رسميا بالتحقق من صحة البيانات المقدمة. وقامت CMS ببناء شكل من أشكال التحقق من صحة البيانات بأن طلبت من الأطراف أن تذكر المراجع المنشورة المتصلة بأية أوراق علمية مقدمة، أو المتصلة بالتقارير المتعلقة بتوزيع الأنواع؛ بيد أنه في غيبة استعراض مستقل، يكون من الصعب معرفة ما إذا المراجع التي ذكرتها الأطراف هي مراجع متصلة فعلا بالموضوع أو شاملة له.

٦٥- إن التقارير الوطنية المقدمة من الأطراف البلدان المتأثرة الى الـــUNCCD ، تخضع لاستعراض من جانب النظراء خلال اجتماعات اقليمية تسبق دورات الـــCRIC . ويقوم كل طرف بتقديم تقريره ونتائجه تناقش بعد ذلك على أساس شبه اقليمي. والشركاء في التنمية، من متعددي الأطراف وثنائيين، مدعوون كذلك الى الاجتماع للاتيان بمدخلات فيه. غير أن قلة المشاركة الكاملة في تلك الورش أمر يحد من سعة عملية المراجعة على يد النظراء.

٦٦- في الـــUNFCCC تكون البيانات الوطنية وقوائم الجرد السنوية الخاصة بغازات الصوبات من الأطراف الداخلة في المرفق الأول، خاضعتين كلتاهما لاستعراض فردي متعمق. ومطلوب من الأطراف أن تدخل في محفوظاتها جميع البيانات والمعلومات المستعملة في اعداد تقاريرها، في سبيل تسهيل عملية المراجعة. ويقوم بالمراجعة فريق دولي من الخبراء (يتألف من خبراء من أطراف المرفق الأول وغير أطراف المرفق الأول وتقوم بتنسيقه أمانة الـــUNFCCC)، وفي حالة قوائم الجرد، تجري عملية استعراض مكتبية في أحد المواقع المركزية (أي أمانة الـــUNFCCC) وتجري زيارات قطرية

للبلدان طبقا لوتيرة زمنية محددة. والزيارات القطرية تستعمل أيضا لاستعراض البيانات الوطنية الواردة من أطراف المرفق الأول. وجميع الاستعراضات تؤدي الى وضع تقرير، وفي حالة الاستعراضات الوطنية لشؤون الاتصال، تقوم تلك التقارير بتوسيع نطاق المعلومات الخاصة بالاتصالات الوطنية وبتحديثها. والاستعراض (ولا سيما الاستعراض المتعلق بقوائم الجرد السنوية)، يستعمل ليس فقط لاجراء تقييم أفضل لأداء الأطراف سعيا الى الوفاء بمقتضيات الاتفاقية، ولكن يوفر أيضا التغذية المرتدة الى الأطراف لمساعدتهم على تحسين جودة قوائم جردهم. وعملية استعراض الأطراف الداخلة في المرفق الأول هي جزء لا يتجزأ من نجاح عملية التبليغ السنوي في نطاق الـــUNFCCC ، وهي على هذا الأساس قد تكون جديرة بنظرة أوثق من جانب اتفاقية التنوع البيولوجي.

واو — الخلاصة

٦٧- إن التبليغ الوطني الناجح أمر يعتمد على وجود تعاون من الأطراف. ومعظم الاتفاقيات لا تملك عملية تكفل امتثال الأطراف لتقديم تقارير ذات جودة عالية، وحتى في الحالات التي توجد فيها تدابير عقابية أو يمكن أن توجد فيها تدابير عقابية (مثلا في حالة CITES) فإن المشكلات لا تزال قائمة بالنسبة للتبليغ. وفي الـــUNFCCC ، حيث عدد الأطراف التي تقدم فعلا تقارير كاملة في أوانها المفروض، قد زاد زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، يبدو أن عنصر التعاون كان ذا أهمية مركزية في هذا التحسن. وتم وضع خطوط ارشادية للتبليغ، وتم تنقيحها في حالة قوائم الجرد، مع مراعاة الخبرة التي اكتسبتها الأطراف من خلال عملية عقد ورش وعقد اجتماعات من الخبراء، أدت الى عملية بناءة قام النظراء باستعراضها.

رابع — التنسيق بين التبليغ الوطني الى المعاهدات المتصلة بالتنوع البيولوجي

٦٨- إن مؤتمر الأطراف طالما ساند الجهود الرامية الى تنسيق التبليغ الوطني بين الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي (المقررات ١٩/٥ و٢٥/٦ و٢٥/٧)، وفعلت ذلك أيضا مؤتمرات الأطراف في اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة وCITES وCMS . وقد عقد في Haasrode ببلجيكا، يومي ٢٢ و٢٣ سبتمبر ٢٠٠٤، ورشة عقدها مركز UNEP WCMC بتعاون مع حكومتي بلجيكا والمملكة المتحدة وبتمويل اضافي من حكومة ألمانيا، لاستعراض أربعة مشروعات وطنية رائدة قامت باختبار ظروف مختلفة لتنسيق ادارة المعلومات الوطنية والتبليغ الى الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ولوضع خطط وأولويات بالنسبة للعمل المستقبلي بشأن التنسيق والانسجام. وأجريت التجارب الرائدة في غانا وأندونيسيا وبنما وسيشيل من خلال مشروع ساندته اليونيب.

٦٩- أدت الورشة الى عدد من التوصيات يمكن أن تكون ذات صلة بعمل الفريق العامل في استعراضه لعمليات التبليغ الوطني في ظل الاتفاقية. وهذه التوصيات مبينة أدناه. أما التقرير الكامل فهو متاح باعتباره وثيقة اعلامية وكذلك بالعنوان http://www.unep-wcmc.org/conventions/harmonization/workshop.htm.

(أ) ***الغرض من التبليغ*** — في صالح زيادة كفاءة التبليغ ينبغي أن تقوم الاتفاقيات والاتفاقات بتوضيح وتنقـــيح المعلومات التي تحتاج اليها في سبيل تقييم التنفيذ والنتائج. وينبغي أن تعالج أيضا التوازن بين التبليغ عن التنفيذ والتبليـــغ عن النتائج، لا سيما في ضوء هدف ٢٠١٠. وعند طلب التقارير، فإن الاتفاقيات والاتفاقيات ينبغي أيضا أن تشرح بوضوح ما هي المعلومات التي سوف تستعمل وكيف سيتم تحليلها.

(ب) ***التركيز على التبليغ*** — ينبغي أن يتصل التبليغ بالقرارات التي اتخذتها الهيئات الحاكمـــة، والتـــي تعطـــي البيانات لمساندة عملية صنع القرار وخطوات التبليغ المتخذة لتنفيذ المقررات وتأثير ذلك التنفيذ. ومع ذلك في البال فبعد كل اجتماع للهيئات الحاكمة ينبغي أن تقوم البلدان بنشر الجزء ذي الصلة من المقررات وأن تقوم بتحليل وقعه علـــى جميـــع الوزارات المتأثرة بتلك المقررات.

(ج) ***التنسيق على المستوى الدولي*** — إن فريق الاتصال المتعلق التنوع البيولوجي ينبغي أن ينظر في انشاء فريق عامل ليضع ويشجع جدول أعمال للتبليغ المنسق عبر الاتفاقيات والاتفاقات مع مراعاة القضايا التي أثارتها المشروعات الرائدة، والتي أثيرت في هذا التقرير، والتطورات التي تطلبها الهيئات الحاكمة وفريق الادارة البيئية (Environment Management Group).

(د) ***التنسيق على المستوى الوطني*** — على المستوى الوطني فإن نقاط الاتصال لكل اتفاقية متصلة بالتنوع البيولوجي واتفاقاته ينبغي أن تنشئ آلية مناسبة للظروف الوطنية لكفالة تنسيق جميع الأنشطة المطلوب أداؤها لتنفيذ الالتزامات الدولية على الصعيد الوطني، بما في ذلك التبليغ.

(هـ) ***تحسين الادارة الوطنية للمعلومات*** — ينبغي أن تقوم البلدان بتنمية قدرتها على ادارة المعلومات على نحو أشد فعالية لمساندة تنفيذ التزاماتها، والقيام بالتبليغ المطلوب منها. ومثل هذه النهوج ينبغي أن تركز على التمكين من الحصول على المعلومات وينبغي أن تبني على الخبرة المكتسبة من المشروعات الرائدة واستعمال الأدوات الموجودة (مثلا الخطوط الارشادية بشأن التنوع البيولوجي وادارة بيانات، التي سبق وضعها) أو الأدوات والشبكات التي يجري استحداثها (مثلا المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي الموجود لدى الشبكة الأمريكية المشتركة لمعلومات التنوع البيولوجي). والتوصل الى المعلومات اللازمة للتنفيذ وللتبليغ، فإن وجود جميع الاتفاقات المتعلقة بالتنوع البيولوجي متاحة من خلال بوابة واحدة أو وصلة اتصال واحدة، من شأنه أن يسهل كثيرا تطبيق نهج أشد تنسيقا.

(و) ***خطوط ارشادية بشأن ادارة المعلومات*** — إن مركز UNEP-WCMC ينبغي أن يعيد النظر في الخطوط الارشادية التي سبق وضعها بشأن ادارة بيانات التنوع البيولوجي، في سبيل مساندة البلدان على تحقيق التوصية السابقة. وينبغي اعادة النظر في الخطوط الارشادية في ضوء الخبرة من المشروعات الرائدة وغيرها من التطورات المستجدة في مجال التبليغ وتنسيق التقارير المقدمة (بما في ذلك التطورات الجديدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) على أن يتم استعراضها ونشرها على نطاق واسع.

(ز) ***خطوات من جانب الاتفاقيات الفردية*** — إن الاتفاقيات والاتفاقات ينبغي أيضا أن تستكشف الفرص لاتخاذ خطوات ملموسة لتخفيض عبء التبليغ الذي تتحكم هي فيه، مثلا بعدم اضافة طلبات جديدة للحصول على معلومات دون ازالة الطلبات الموجودة من قبل والموازية لها، وتخفيض مقدار المعلومات المطلوبة بربط التبليغ على نحو أوثق بالتخطيط الاستراتيجي وباستكشاف الآليات الجديدة للتبليغ وهلم جرا.

(ح) ***القضايا المواضيعية*** — إن النظر بنشاط أمر مطلوب للتركيز على المواضيع المحددة ذات الصلة في عدة اتفاقيات واتفاقات، وتبين الوسائل الكفيلة بايجاد نهوج تنسيقية في ادارة المعلومات والتبليغات، والاستفادة من الدروس من الفريق العامل في CPF (انظر الفقرة ٧٢ أدناه). ويمكن النظر أيضا في التقارير المواضيعية بشأن القضايا المحددة التي تكون ذات ارتباط بجميع الاتفاقيات والاتفاقات التي تنظر الى هذه القضية. ويمكن أن يكون ذلك موضوعا ينظر فيه فريق اتصال التنوع البيولوجي.

(ط) ***بوابة الويب الخاصة بالتبليغ*** — إن أمانات الاتفاقيات ومركز UNEP-WCMC ينبغي أن تعمل معا لوضع واستبقاء ويب سايت وحيد متعدد اللغات (وربما أيضا CD-ROM يرتبط بما هو موجود من استبيانات وخطوط ارشادية وتعليمات أخرى قدمتها الأمانات في مجال التبليغ الوطني، وكذلك نتائج العمل المتعلق بالتنسيق وتحقيق الانسجام. ويمكن أيضا أن يتضمن ذلك مناقشات المحافل والفرص الخاصة بتقاسم الخبرة. وموقع الويب المشترك الخاص بالاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي (والذي تستضيفه الـCBD في الوقت الحاضر) ينبغي تقصيه باعتبار أنه يمكن أن يكون دارا تستضيف هذا الموقع.

(ي) ***بناء القدرة***— إن أنشطة بناء القدرة لادارة المعلومات وللتبليغ بين الجهات القائمة بالتطبيق من محلية ووطنية واقليمية ودولية، ينبغي أن تركز على المستويات الثلاث لتنمية القدرة: المستوى الفردي والمستوى المؤسسي والمستوى النظامي. ومن الموصى به أيضا اتخاذ خطوات لكفالة أن يقوم مرفق البيئة العالمية والوكالات التابعة لذلك المرفق بالمراعاة الكاملة لادارة شؤون التنسيق والمعلومات اللازمة لمساندة التنفيذ والتبليغ بالنسبة لمختلف عمليات تقييم الألفية للأنظمة الايكولوجية عند تمويل وتنفيذ البرامج.

(ك) ***مبادرات بناء القدرة*** — ينبغي أن تنظر الأطراف البدان بنشاط في قضية ادراة المعلومات لمساندة التنفيذ وللتبليغ عن الالتزامات الدولية، عند معالجة وضع المبادرات الدولية مثل الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية لمساندة التكنولوجيا وبناء القدرة، والخطوط الارشادية للتقييم الذاتي للقدرة الوطنية، التابعة لمركز البيئة العالمية.

٧٠- إن قضية التنسيق بين التبليغ المطلوب في نطاق الاتفاقيات الخمس المتصلة بالتنوع البيولوجي أمر جرت مناقشته في الاجتماع الثالث لفريق اتصال التنوع البيولوجي في مايو ٢٠٠٥ (انظر UNEP/CBD/WG-RI/1/INF/7). ومع ملاحظة التحديات التي يمثلها تحقيق الانسجام، بما في ذلك التطور المستمر للارشادات المتعلقة بالتبليغ في نطاق كل اتفاقية واختلاف الجداول الزمنية للتبليغ، والمتطلبات المتباينة بين سائر الاتفاقيات اعترف فريق الاتصال مع ذلك بأن بعض الامكانيات الواعدة موجودة لزيادة الانسجام:

(أ) يمكن وضع بوابة للويب لتسهيل الحصول على التقارير والخطوط الارشادية لكل اتفاقية من الاتفاقيات (على غرار البوابة التعاونية بشأن الغابات).

(ب) يمكن استعمال مودولات (modules) مشتركة بالنسبة لبعض البنود (مثلا التنوع البيولوجي للمياه الداخلية كعنصر احتمالي مشترك لرامسار وتقارير اتفاقية التنوع البيولوجي.

(ج) يمكن أن تسهل الاتفاقيات ايجاد الانسجام في جمع وادارة البيانات المشتركة على الصعيد الوطني.

٧١- إن فريق الاتصال لاحظ أيضا أن السبب المنطقي لتحقيق الانسجام ليس هو تحقيق توفير في التكاليف بل تسهيل التنفيذ المتماسك للاتفاقيات الخمس المتصلة بالتنوع البيولوجي على الصعيد الوطني. ووافق الفريق على أن تستبقي كل منها الأخرى على بينة من التطويرات المقترحة في التبليغ الوطني في ظل كل اتفاقية، بقصد جعل النهوج متمشية بعضها مع بعض كلما أمكن.

٧٢- إن التعاون بين المنظمات بشأن التبليغ أمر تم تشجيعه من خلال الشراكة التعاونية بشأن الغابات (CPF) التي أنشأت الفريق العامل لاقتراح طرائق لتخفيض عبء التبليغ المتعلق بالغابات على البلدان المختلفة، مثلا عن طريق تخفيض وتنسيق طلبات التبليغ وتحقيق التزامن بين دورات التبليغ والتنسيق بين مناهج تجميع البيانات وزيادة أوجه المقارنة بين البيانات ووجوه التمشي فيما بينها، وتسهيل الحصول وتسهيل تدفق المعلومات الموجودة. وقد أنشأ الفريق العامل بوابة بشأن التبليغ المتصل بالغابات، توفر امكانية الحصول على التقارير المقدمة الى أعضاء الـCPF (وهم ١٤ منظمة واتفاقية، بما فيها اتفاقية التنوع البيولوجي) والأشكال المتلعقة بذلك في التبليغ١٢/. ويقوم الفريق العامل في الوقت الحاضر بالنظر في الخيارات لوضع اطار لتنسيق وتحسين التوصل الى المعلومات بما في ذلك ايجاد ويب سايت نموذجي يمكن أن يبحث فيه من يستعملونه عن المعلومات المستخرجة من التقارير القطرية. وايجاد اطار مشترك للمعلمات يمكن أن يحقق أمورا منها

١٢/ www.fao.org/forestry/cpf-mar

الاقلال من التراكب بين المعلومات التي تطلبها الأطراف، لأن المعلومات التي يتم تبليغها يمكن استعمالها لعدة أغراض وعبر عمليات متباينة.

خامسا — آراء الأطراف بشأن التبليغ الوطني

٧٣- عند تقديم الآراء عن القضايا المطلوب أن يعالجها الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية، عالجت بعض الأطراف موضوع التبليغ الوطني. ولاحظت تلك الأطراف أن التقرير الوطني الثالث كان صعب الفهم وأقرب الى التزمت القانوني والى التكرارية ويقتضي قدرا كثيفا من الموارد وأعربت عن قلقها بشأن فائدة التقارير الوطنية بشكلها الحالي وكذلك بشأن صرامة العمليات التي تقوم تلك التقارير بارشادها. ومعظم الأطراف وافقت على أن التقارير الوطنية ينبغي أن تكون موجهة نحو تحقيق نتائج ومصممة بحيث تكون تلك النتائج مسهمة في تقييم فعالية الاتفاقية مع مرور الزمن. واقترح بعض الأطراف تأسيس التقارير على المؤشرات العالمية الواردة في اطار ٢٠١٠، وأتت احدى المبادرات بالدليل على أنه حتى في حالة عدم وجود الا موارد قليلة، فإن المؤشرات العالمية يمكن أن تنجح في ترجمتها الى مؤشرات وطنية وفي استعمالها في عمليات التبليغ. وركزت بعض الأطراف على أهمية البيانات الكمية في تسهيل قياس الاتجاهات السائدة على مرور الزمن، ولاحظ أحد الأطراف الحاجة الى السماح بالتبليغ عن الأنشطة التي تساند أهداف الاتفاقية وغير المرتبطة بالـــNBSAPs (أي الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي).

٧٤- أوصت بعض الأطراف بتنسيق التقارير المواضيعية والوطنية والاقليمية والعالمية لتسهيل رصد الاتجاهات على مر الزمن واقترحت مزيدا من استكشاف امكانيات التنسيق بين التبليغات الوطنية المعمول بها في الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي واقترحت كذلك تطوير آلية تبادل المعلومات كي تقوم على نحو أفضل بالتبليغ الدولي المتعلق بالتنوع البيولوجي. وبالاضافة الى ذلك لاحظت الأطراف الحاجة الى ايجاد حوافز وغير ذلك من الآليات لتشجيع الأطراف ومساعدتها على تقديم تقاريرها في الأوان اللازم.

سادسا — الخيارات الممكنة لتحسين عملية التبليغ في ظل الاتفاقية

٧٥- إن استعراض الخبرة والدروس المستفادة من عملية التبليغ في ظل الاتفاقية تبين بوضوح أن هناك حاجة شديدة الى ادخال تعديلات على التقارير الوطنية إذا أريد أن توفر معلومات وافية الى مؤتمر الأطراف لتسهيل صنع القرار. إن الحصول على معلومات متصلة بالموضوع وموثوق بها أمر مهم الآن بصفة خاصة للاتفاقية اذ تنتقل من مرحلة وضع السياسة العامة الخاصة بها الى مرحلة تنفيذ تلك السياسة. ولهذا الغرض فإن بعض الخيارات للتحسين مقترحة في القسم التالي. والأهداف العامة من هذه الخيارات المقترحة هي:

(أ) تحسين الخطوط الارشادية للتبليغ بقصد السماح للأطراف بمزيد من التبليغ عن الخطوات والنتائج الوطنية وبتبليغ أقل عن العمليات الجارية.

(ب) زيادة أهمية عمليات التبليغ للأطراف والاتفاقية، حتى تصبح التقارير الوطنية أداة مفيدة للخطيط على الصعيدين الوطني والدولي.

(ج) تخصيص مزيد من الوقت لاعداد التقارير بارسال اخطار مسبق من مؤتمر الأطراف وجعل الخطوط الارشادية الخاصة بالتقارير متاحة في وقت أشد تبكيرا.

(د) تخفيض عبء التبليغ الواقع على الأطراف والتعجيل باعداد التقارير الوطنية وتقديمها.

(هـ) تعزيز قدرات البلدان النامية الأطراف على جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها وادارة شؤونها.

(و) الاتاحة في أوانها للموارد المالية اللازمة للبلدان الأطراف النامية.

(ز) توفير عمليات تبليغ اضافية على أساس طوعي في سبيل الوفاء بالأغراض المتعددة لعملية التبليغ.

ألف — التقارير الوطنية الرئيسية

٧٦- من المقترح أن يركز التقرير الوطني الرئيسي في المستقبل على النتائج، وأن يكون مطلوبا من الأطراف أن تقدم تقريرها عن ما يلي: (١) الوضع القائم والاتجاهات في التنوع البيولوجي؛ (٢) الخطوات الوطنية والنتائج فيما يتعلق بتحقيق هدف ٢٠١٠ وغايات الخطة الاستراتيجية للاتفاقية؛ (٣) التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويمكن أن يقدم التقرير على صورة سردية (narrative) الى حد بعيد، الى جانب تقديم مرفقات احصائية مساندة لها. ويكون التقرير مكتوبا بلغة بسيطة غير مبهمة، وسيتم توقيت فترة التبليغ البالغة أربع سنوات١٣/ كي تتزامن مع انتاج النظرة العامة العالمية الى التنوع البيولوجي. وهذا التقرير ينبغي أن يضمن موجزا تنفيذيا للتقدم المحرز في شؤون التنفيذ وفي النتائج، يتم وضعه ونشره كمنتج جانبي للنظرة العامة المذكورة.

٧٧- بالربط بين التقرير الوطني الرئيسي وانجازات هدف عام ٢٠١٠ وغايات الخطة الاستراتيجية فإن التقارير الوطنية التي تقدمها الأطراف سوف تساعد الأطراف ومؤتمر الأطراف على تبين الفجوات واتخاذ مزيد من الخطوات لتنفيذ الاتفاقية. وفي الاستمداد من الدروس المستفادة من اعداد التقاير الأول والثاني والثالث فإن الشكل المقترح سوف يعطي للأطراف مزيدا من المرونة لتقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الوطنية (من خلال الاجابات الفردية) ولكن سيخدم كذلك بوصفه وسيلة لتجميع المعلومات الكمية (من خلال المرفقات الاحصائية). وسيكون التقرير الرئيسي أقصر بكثير من شكل التقرير الوطني الحالي، نتيجة لاستبعاد معظم الأسئلة المتعلقة بالعمليات١٤/ ولكون الأسئلة المتصلة بتنفيذ برامج العمل المواضيعية الخاصة قد نقلت الى تقارير تكميلية ذات صلة بالموضوعات، متعلقة بالمجالات المواضيعية (انظر أدناه). والهيكل السردي المقترح للتقرير الرئيسي يركز على غايات واضحة ويكون أقصر طولا ويكون أشد جذبا للقارئ، مما يساعد على رفع أهمية التبليغ الوطني بين الساسة وبين صفوف المجتمع الواسع. وهذه الأهمية المتزايدة ينبغي أن تساعد على جذب مزيد من الموارد لعملية التبليغ، وزيادة امتثال الأطراف لمقتضيات التبليغ.

٧٨- في اعداد التقارير الوطنية سوف يشجع الأطراف أن تقدم تقريرها عن التقدم المحرز نحو الأهداف الوطنية والاقليمية المرسومة في نطاق المقرر ٣٠/٧ والاستراتيجية العالمية لحفظ النبات (المقرر ٩/٥) واستعمال المؤشرات التي أقرها مؤتمر الأطراف لقياس التقدم المحرز في ادراك هدف ٢٠١٠ وغايات الخطة الاستراتيجية. إن استعمال المؤشرات لأغراض التبليغ سوف يساعد على استعراض وتقييم تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني ويرشد السياسة العامة على الصعيد الدولي.

٧٩- من المقترح وضع موجزات تنفيذية للتقدم المحرز في التنفيذ الوطني وللنتائج وأن ينشر ذلك كناتج فرعي للنظرة العامة العالمية الى التنوع البيولوجي، في سبيل نشر مزيد من المعلومات على نطاق أوسع تتعلق بالتنفيذ الوطني للاتفاقية وللتدليل على أهمية المعلومات للأطراف وهي المعلومات المقدمة من خلال التقارير الوطنية.

١٣/ يفترض ذلك أن الممارسة الحالية المتمثلة في عقد اجتماعات لمؤتمر الأطراف كل سنتين ستظل باقية، وقد تحتاج الى استعراضها إذا تغيرت الوتيرة الزمنية لعقد الاجتماعات.

١٤/ على الرغم من أن للأطراف اختيار استعمال مرفق التبليغ على الخط، كما هو موصوف في الفقرة ٨٧ أدناه.

٨٠- بينما الفترة الزمنية بين تقديم التقارير ستظل أربع سنوات فقد اقترح أن يقوم مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن بوضع تاريخ التقديمات للتقرير الوطني الرابع، وأن ينظر مؤتمر الأطراف في ذلك التاريخ في الخطوط الارشادية لتلك التقارير، ويضعها في صيغتها النهائية بعد ذلك بوقت قليل حتى تتاح للأطراف في منتصف عام ٢٠٠٦. وسيكون لدى الأطراف بعد ذلك زهاء ثلاث سنوات لاعداد تقاريرها – وستكون أطول بثلاث مرات من التقارير السابقة. وبالاضافة الى ذلك فان الأطراف التي تتوقع صعوبة في الوفاء بالموعد الأقصى يمكن دعوتها الى ابلاغ ذلك للأمانة، كما هو العرف المعمول به في CITES، حتى يمكن استكشاف وسائل وطرائق التغلب على هذه الصعوبة.

٨١- في سبيل تسهيل تقديم التقارير الوطنية في الأوان المطلوب وتعزيز قدرة البلدان النامية على تجميع ومعالجة وادارة البيانات والمعلومات من المقترح تقديم مساعدة فنية للبلدان التي تقول أنها محتاجة اليها. ومن المقترح كذلك عقد سلسلة ورش لهذا الغرض. وفي هذه الأثناء سوف تستعمل الأمانة وسائل شتى لتسهيل اعداد التقارير الوطنية مثل وضع كتب دليلة لتجميع المعلومات والبيانات ومعالجتها وادارتها.

٨٢- في سبيل التعجيل بتبسيط الاجراءات الخاصة بتطبيق التمويل وتخصيص الأموال لاعداد التقارير الوطنية، فمن المقترح أن يأخذ مرفق البيئة العالمية بصفقة من النهوج التي تجعل الوكالات المنفذة تطبق الأموال بالنيابة عن البلدان المؤهلة، وتخصص الأموال على أساس الطلبات والاقتراحات المقدمة من البلدان المؤهلة. وبالقياس الى الطلبات الفردية فإن هذا النهج من شأنه أن يوفر كثيرا من الوقت ويجعا الاجراءات أسهل فيما يتعلق بطلبات التمويل وتخصيص الأموال.

٨٣- نظرا لأنه لا يوجد آلية رسمية للامتثال للاتفاقية فمن المقترح أن يقوم مؤتمر الأطراف بتبين الوسائل والطرائق لتشجيع امتثال الأطراف لالتزاماتها في مجال التبليغ بموجب الاتفاقية. ومن الوسائل الممكنة أن يوجه مؤتمر الأطراف مقررا الى تلك البلدان التي لم تقدم تقاريرها الوطنية يحثها على تقديم هذه التقارير في القريب العاجل.

٨٤- لزيادة جودة المعلومات المقدمة في التقارير الوطنية وتبعا لذلك زيادة أهميتها، يمكن انشاء عملية استعراض. وقد تكون عملية الاستعراض عبارة عن تحليل تقوم به الأمانة أو تقوم به هيئة خارجية من النظراء (على غرار الهيئة التي أسستها الـــUNFCCC) والاجتماعات الاقليمية التحضيرية لاجتماعات مؤتمر الأطراف يمكن أيضا أن تستعرض التقارير الوطنية، في عملية مشابهة للعملية المعمول بها في نطاق UNCCD.

باء — العمليات التكميلية في التبليغ

٨٥- بينما يمكن تبسيط التقرير الوطني الرئيسي بازالة معظم الأسئلة الموجهة نحو العمليات في الخطوط الارشادية، فإن الأطراف قد تجد كذلك أن الاجابة على هذه الأسئلة لا تزال أمرا مفيدا. وتبعا لذلك يمكن انشاء خدمة للاجابة على الخط تساعد الأطراف في تخطيطها الجاري للأنشطة التنفيذية وتكون وسيلة لتقييم ما يحرز من تقدم بالقياس الى المقررات المحددة الصادرة عن مؤتمر الأطراف. وهذه الخدمة على الخط ستبني على أساس شكل التقريرين الثاني والثالث الوطني. وستكون الأسئلة واضحة ومقتضبة بقدر الامكان وسيكون استعمال أية لغة غير موضوعية أمرا سيتم تفاديه. واستعمال خدمة التبليغ سيكون طوعيا، ويمكن أن يخدم زيادة التنسيق بين الوكالات المنفذة على المستوى الوطني بالسماح لمتعاونين متعددي الأطراف بالعمل عن بعد في وضع التقرير.

٨٦- وتدعو عملية التبليغ الجديدة الأطراف الى تقديم تقارير تكميلية عن مجالات مواضيعية فردية (كما هي الحال الآن فيما يتعلق بالتقارير المواضيعية) كجزء من عملية التبليغ الوطني المنقحة. وتقدم تقارير تكميلية وفقا لجدول زمني مقرر في برنامج العمل المتعدد السنوات للاتفاقية بما يتعلق بالاستعراض المتعمق لكل مجال مواضيعي. ومن شأن هذه التقارير المركزة أن تعطي معلومات حديثة تسمح باستعراض تقوم به الهيئة الفرعية بينما تستعد للاستعراض المتعمق من جانب

مؤتمر الأطراف لبرامج العمل المعمول بها بموجب الاتفاقية. وهذه التقارير التكميلية ستحل محل التقارير المواضيعية الموجودة حاليا وتؤدي الى ازالة الأسئلة المتصلة بهذا الموضوع من القسم الفرعي المتصل به الداخل في الوقت الحاضر بالشكل المعمول به عند تقديم التقرير الوطني.

٨٧- بدلا من تقديم تقرير عن كل مجال مواضيعي كل أربع سنوات سيكون أمام الأطراف في المستقبل فسحة من الوقت تصل عشر سنوات بين تقديم تقريرين متتاليين بشأن أي مجال مواضيعي (وترتهن في الواقع الفترة الزمنية على الفترة التي ستتفق عليها في المستقبل برامج العمل المستقبلية المتعددة السنوات الخاصة بالاتفاقية) مما يسمح بمزيد من الوقت للتقدم في التنفيذ وفي اعداد التقارير. وبالاضافة الى ذلك سيسهل تضييق مجال التركيز في تلك التقارير عملية اعداد وتنسيق التقارير التكميلية مما يسمح بتنسيق أسهل بين الوزارات الحكومية التي يعنيها الأمر ومصادر الاعلام الأخرى. ومن شأن ذلك أن يسمح أيضا بتحقيق انسجام أسهل لمكونان التقارير الخاصة باتفاقيات أخرى ذات الصلة.

جيم — تحقيق الانسجام في التبليغ

٨٨- بالاضافة الى تحقيق الانسجام في التبليغ عن مواضيع محددة ستقوم الاتفاقيات الخمس المتصلة بالتنوع البيولوجي، من خلال "فريق اتصال التنوع البيولوجي" بابقاء كل من الاتفاقيات الأخرى على علم بالتطويرات المقترحة في التبليغ الوطني وتسعى الى تحقيق التمشي بين النهوج المطبقة كلما أمكن ذلك. ومن شأن وجود بوابة ويب لها ترابطات بالتقارير والخطوط الارشادية الخاصة بكل اتفاقية أن يساعد على هذه العملية. ومن شأنه أيضا أن يساعد على تحقيق الانسجام في تجميع البيانات وادارتها على المستوى الوطني لتسهيل عملية التخطيط. ويمكن أيضا تشجيع الأطراف على تنسيق تلك العمليات على الصعيد الوطني.

تذييل

جدول زمن للتقارير التكميلية عن البرامج المواضيعية

(التواريخ ارشادية فقط – مطلوب مناقشتها)

المجال المواضيعي[1]	استعراض متعمق		تاريخ معين للاستعراض
	من مؤتمر الأطراف	من الهيئة الفرعية	
التنوع البيولوجي للغابات	COP-9	SBSTTA-12	سبتمبر ٢٠٠٦
التنوع البيولوجي الزراعي	COP-9	SBSTTA-13	مارس ٢٠٠٧
التنوع البيولوجي للمياه الداخلية	COP-10	SBSTTA-14	يوليه ٢٠٠٨
التنوع البيولوجي للجبال	COP-10	SBSTTA-14	يوليه ٢٠٠٨
التنوع البيولوجي البحري والساحلي	COP-10	SBSTTA-15	مارس ٢٠٠٩
التنوع البيولوجي الجزري	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد

[1] – برنامج عمل الأراضي الجافة وشبه الرطبة سوف يستعرض في الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف.